مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠١٨ المجلد ٨ / العدد ٢

تطور العلاقات الأميركية–التركية للمدة من
١٩٤٧–١٩٩١
دراسة تاريخية

أ.م.د. أحمد يونس زويد الجشعمي
جامعة بابل كلية التربية للعلوم الانسانية

أ.م.د. أحمد جاسم إبراهيم الشمري
جامعة بابل
مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

البريد الإلكتروني Email : a_jashami@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: تاريخ حديث،علاقات دولية،اميركا،تركيا.

كيفية اقتباس البحث
الشمري ، أحمد جاسم إبراهيم، أحمد يونس زويد الجشعمي، تطور العلاقات الأميركية–التركية للمدة من١٩٤٧–١٩٩١دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠١٨، المجلد:٨ ،العدد: ٢.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Evolution of US - Turkish relations for the period of 1947-1991 Historical study

Dr.Ahmed Jassim Ibrahim Al Shammari
University of Babylon
Babylon Center for Studies of Cultural and Historical

DrAhmed Younis Zwaid Al-Gheshmi
University of Babylon Faculty of Education for Humanities

Keywords: Modern history, international relations, America, Turkey.

How To Cite This Article
Al Shammari, Ahmed Jassim Ibrahim, Ahmed Younis Zwaid Al-Gheshmi, Evolution of US - Turkish relations for the period of 1947-1991Historical study, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2018,Volume:8, Issue: 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The United States and its political movement were focused on securing their interests in the Middle East. They focused on establishing a wide network of diverse and interrelated relations in various fields and on many levels. Many of these relations were based on the adoption of interrelated economic, political and security agreements. Which has evolved with the development of the United States in its economic, military and technical capabilities, and the consequent change in its view of the "isolation policy" it has left the international community, to indulge completely in international affairs, and a frequent attempt to strengthen relations and develop in various forms and forms with The governments of the countries that met with the will of the US, little or very many different considerations, to secure their interests and strategic objectives, especially in the Middle East, and in times of crisis and when necessary to find political arrangements and security and economic required by the

interest to maintain the status quo Turkey is one of those countries that have entered into many different relations with the United States, as well as alliance with them within the framework of "NATO", in an effort to ensure its security and to achieve some of its interests and targets regionally and internationally.

ملخص البحث

تمحور نشاط الولايات المتحدة الاميركية وتحركها السياسي لاجل تأمين مصالحها في الشرق الاوسط، وانصب على اقامة شبكة واسعة من العلاقات المتعددة والمختلفة والمتشابكة في مجالات عدة وعلى مختلف الاصعدة ،واتجه جانب كبير من تلك العلاقات الى اعتماد انظمة من الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والامنية المترابطة. التي مالبثت ان تطورت مع التطور الذي شهدته الولايات المتحدة في قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتقنية،وما تبعه من تغيير في نظرتها ل"سياسة العزلة" التي نأت فيها عن المجتمع الدولي، الى انغماسها كليا في الشؤون الدولية ، وسعي متواتر لتعزيز علاقاتها وتطويرها بصيغ واشكال متنوعة مع حكومات الدول التي التقت ارادتها مع الارادة الاميركية ، قليلا او كثيرا ولاعتبارات مختلفة، لتأمين مصالحها واهدافها الاستراتيجية لاسيما في الشرق الاوسط، وفي اوقات الازمات وعند اضطرارها لايجاد ترتيبات سياسية وامنية واقتصادية تقتضيها المصلحة للحفاظ على الوضع القائم او ملائمتها للوضع الجديد .وعدت تركيا واحدة من هذه الدول التي دخلت في علاقات عديدة ومختلفة مع الولايات المتحدة ،فضلا عن تحالفها معها في اطار "حلف شمال الاطلسي" ، سعيا منها لضمان امنها وتحقيق قدر من مصالحها واهدافها اقليميا ودوليا.

المقدمة

لابد ان تقوم العلاقات بين الدول على اساس من بعض المشتركات وهذه الاخيرة قد تتمثل بمصالح جغرافية او امنية او اجتماعية او سياسية و العلاقات بين تركيا و الولايات المتحدة تشمل كل ذلك .فعلاقة تركيا بالغرب بصورة عامة ليست بعلاقة جديدة بل تعود جذورها الى الدولة العثمانية حين دخلت في علاقات صراع مع العالم الغربي .الا انه مع قيام الجمهورية التركية الحديثة تحولت علاقات الصراع هذه بفعل التوجهات الكمالية الى علاقات تعاون ادت الى احداث تغيرات هائلة على صعيد السياسة الداخلية و التي كان لابد لها ان تنعكس على السياسة الخارجية .و اذا ما توفر هذا التوجه لدى تركيا فان الولايات المتحدة الامريكية هي بدورها كانت قد بدأت تخرج من عزلتها و اصبحت منطقة الشرق الاوسط واحدة من اهتماماتها ،

واخذت تهتم وعلى جميع المستويات بالمناطق الاستراتيجية بالنسبة لمصالحها الحيوية و تبحث لنفسها عن دور اكبر في هذه المنطقة ، ولكن من دون تدخل مباشر كلما كان ذلك ممكنا . وكانت تركيا هي المرشح الاكثر من اي بلد اخر .فالاخير دولة مسلمة ولكنها غير عربية و بعيدة عن الصراع العربي– الصهيوني . ناهيك عن موقعها الجيوستراتيجي .

تاتي اهمية الدراسة من عدّ العلاقات التركية – الامريكية واحدة من القضايا التي تهم الباحث الاكاديمي بكونها علاقة بين طرفين مهمين وعلى عدة اصعدة فهي تهم الدارس في الشؤون السياسية بصورة عامة ولاسيما الدارس في المنطقة العربية. فتركيا لها موقع جغرافي مهم جدا و تمثل حلقة الوصل بين قارتي اسيا و اوربا ، فضلا عن تحكمها بالممرات البحرية ، ولها حدود مع الوطن العربي الذي يعد من اهم المناطق الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية و التي هي بدورها باتت قائدة للنظام الدولي الجديد و الذي اصبحت جميع دول العالم عنصرا من عناصره شاءت ام ابت حتى لو كان ذلك يعني التدخل في شؤونها الداخلية .

وتأسيسا على ذلك، عدت الولايات المتحدة الامريكية تركيا الدولة التي يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ أستراتيجيتها في المنطقة . وهكذا وجدت الأخيرة في تركيا خير أداة لها في حماية مصالحها وتنفيذ مخططاتها العسكرية الاستراتيجية من خلال استغلال موقعها الجغرافي المهم وجعلها أداة ضاربة لحلف الناتو والولايات المتحدة في المنطقة .

ومن الجوانب الأخرى لأهمية دراسة هذه العلاقات ما تنطوي عليه الأخيرة من مضامين وأبعاد معقدة ومتشابكة قل أن توجد في أية علاقات ثنائية أخرى ؛ فعلى الرغم من ظهور الكثير من الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة ، كان مستوى ترابط المصالح بينهما يذلل تلك العقبات بفعل التزام الطرفين تجاه بعضهما البعض . لمتانتها وصلابتها،وأظهر التعاون بين الطرفين مرونة بحيث سمحت له بتذليل كل العقبات ومعالجة جميع الخلافات التي ظهرت بينهما وعملت على تقديم سبل الدعم كافة لتركيا من خلال المساعدات الاقتصادية و العسكرية والسعي لادخالها في ابرز المنظمات العسكرية مثل منظمة حلف شمال الاطلسي ، الأمر الذي أعطى لهذه العلاقات قوة وديمومة بشكل ملفت للنظر ، استحق أن يعنى بالدراسة والبحث لمعرفة حقيقته وأبعاده ، فعلى الرغم من تناول العديد من البحوث والدراسات لموضوعة العلاقات الاميركية–التركية، الا ان الحاجة تبقى ماسة لكتابة المزيد عنها نظراً للعمق التأريخي الذي تتميز به هذه العلاقات، وتعقدها وتشعبهاوتشابكها ، مما يتطلب تناولها بلغة التحليل اكثر من لغة السرد التأريخي فيما اذا اراد الباحث ان يصل الى نتائج قريبة من الواقع الذي كانت عليه في الماضي

وحتى الحاضر. كما تحاول الدراسة اعطاء صورة واضحة عما كانت عليه مكانة تركيا الدولية منذ تاريخها الحديث ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وخلال حقبة الحرب الباردة.

المبحث الاول

اولا : نشأة وتطور العلاقات بين البلدين:

يعد القرن الرابع عشر الميلادي، البداية لقيام الدولة العثمانية على يد زعيمها عثمان ارطغرل.حتى برزت كدولة كبرى في حلول القرن الخامس عشر فرضت سيطرتها على مساحة شاسعة من الاراضي تمتد من اسيا الوسطى والجزيرة العربية ومن اعالي مصر الى البحر الاسود في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠–١٥٦٦). اعقب ذلك ثلاثة قرون من التدهور والتراجع الذي دب في اركان الدولة ومؤسساتها كافة لاسباب سياسية واقتصادية وعسكرية[١]،حتى وصفت "بالرجل المريض" في اوربا لاسيما بداية القرن التاسع عشر [٢].

أسفرت الحرب العالمية الاولى (١٩١٤–١٩١٨)، التي خاضتها الدولة العثمانية الى جانب دول المحور ، عن نتائج مدمرة بالنسبة لها ، انتزعت منها بموجب معاهدة سيفر (Sevres) في العاشر من آب١٩٢٠م، كل الاراضي في آسيا بأستثناء آسيا الصغرى ، وحتى هذه اقتطعت منها منطقة حول ميناء أزمير " سميرنا" ومنحت لليونان، فضلا عن وضع مضيقي البسفور والدردنيل تحت الادارة الدولية ، وفي اوربا ثبتت حدود تركيا على بعد أميال قليلة من اسطنبول.وكرد على ذلك كله قامت حرب الاستقلال التركية التي قادها مصطفى كمال(١٨٨١–١٩٣٨)[٣]، ونجحت في تحرير كامل ارض الاناضول–موقع تركيا الحالي– من القوات الاجنبية لاسيما اليونانية ، وتم على اثر ذلك توقيع معاهدة لوزان(Lausanne) في ٢٤ حزيران ١٩٢٣م لتحل محل المعاهدة السابقة[٤].في ٢٣ تشرين الاول ١٩٢٣م أعلن "المجلس الوطني الكبير" عن قيام الجمهورية التركية الحديثة برئاسة مصطفى كمال، لتبدء مرحلة جديدة من حياة الدولة التركية وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الدول الاخرى والمجتمع الدولي والتي تراوحت كعلاقات الدولة العثمانية ، بين صراع وتعاون وتنافس،مختلفة في حدتها وقوتها مع تلك الدول ومنها الولايات المتحدة الامريكية.

اما بالنسبة، لامريكا فشهدت في المدة (١٧٥٤–١٨٦٥) اولى خطواتها نحو تكوين وبناء مؤسساتها وقواها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، واخذت منذ قيامها على اتباع سياسة العزلة وعدم التدخل،وهي السياسة التي ارساها الرؤساء الاوائل.اذ حذر الرئيس جورج واشنطن "George Wasihington١٧٨٩–١٧٩٧" الاميركيين من التحالفات التي كانت قائمة آنذاك

"وعنى بذلك التدخل بنظام الدول الاوربية الذي جعل من سياسة الاحلاف أمرا ضروريا"[٥].

وصرح الرئيس الاميركي توماس جيفرسون "Thomas Jefferson 1801–1809" "ان مبدأنا الأول والرئيس ينبغي أن يكون ، عدم التورط في الصراعات الاوربية ، ، والثاني عدم السماح لأوربا بالتدخل في شؤون هذا الجانب من الاطلسي" [٦] وكان هذا مقدمة للمبدأ الذي اعلنه الرئيس جيمس مونرو "Jamas Monrroe1817–1825" والذي حمل اسمه "مبدأ مونرو Monroe Doctrine"[٧] في الثاني من كانون الثاني ١٨٢٣م ، مبيناً "ان حروب الدول الاوربية تعني تلك الدول ذاتها ، واننا لن نتدخل فيها مطلقا لأن ذلك ليس من صلب سياستنا ....التي تمثلت بعدم التدخل في الاوضاع الداخلية لأي من تلك القوى..."[٨] فضلا عن تحذيره لدول اوربا من جعل القارة الاميركية ساحة للتنافس الاستعماري بينهم[٩].

وعلى مايبدو ان الولايات المتحدة الامريكية وخاصة بعد الحرب الاهلية الامريكية (١٨٦١–١٨٦٥) وهي تتبع سياسة ارتكزت فيها على عقيدة انعزالية عن العالم، من دون ان يعني ذلك الانقطاع التام عن العالم الخارجي، أي انها التزمت جانب الحياد ازاء التطورات العالمية[١٠]

كانت دوافع تلك السياسة الاميركية واقعية املتها عليها مصلحتها القومية من خلال مخاوفها في درء اي خطر يتهددها من جراء اي تدخل اوربي محتمل في شؤونها لاسيما انها مازلت في طور بناء قوتها . كما ان الدول الاوربية كانت منشغلة في حروبها مع الدولة العثمانية الامر الذي ساعد على بقاء الارض الاميركية بمأمن من الدول الاوربية.ومع ذلك فإن البعض يرى أن المرحلة السابقة للحرب العالمية الأولى كانت بمثابة "مرحلة اللاستراتيجية الأميركية" اذ كانت استراتيجية الولايات المتحدة إزاء منطقة" الشرق الأوسط" [١١]بحاجة الى وضوح اكثر ، ربما بسبب انشغالها في شؤون بعيدة عن المنطقة[١٢].فضلا عن ان الولايات المتحدة الامريكية منذ نشأتها لم يكن لها أي نشاط تجاري او استعماري في الدولة العثمانية[١٣].ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة اذا قلنا ، بان النمو و التطور الاقتصادي لا يحصل بمعزل عن التطورات الخارجية ، أي ان سياسة العزلة لا تتناسب و استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية ، في تحقيق ازدهار تجاري و تقدم اقتصادي و صناعي متطور الا في حالة الانفتاح على العالم الخارجي .

كان الدافع الاقتصادي اجبر الولايات المتحدة الخروج من عزلتها وابداء اهتمامها بدول العالم الاخر في مختلف قاراته ، وهي حقيقة مرتبطة بالنظام الاقتصادي و التوسع الرأسمالي ، ولعل ما يعزز هذا الرأي هو ان الولايات المتحدة بعد ان شهدت نهضة صناعية مع بداية القرن التاسع عشر، وزيادة الراسمالية الصناعية ، ارتفع الانتاج الامريكي واصبح فائضا عجزت عن

استيعابه الاسواق المحلية الامريكية . اذ قفزت الى المركز الاول في الانتاج الصناعي ، وبلغ انتاجها الصناعي العام ضعف انتاج بريطانيا ونصف انتاج القارة الاوربية ، بعد ان كانت تحتل المركز الخامس في الانتاج الصناعي عام ١٨٤٠[١٤].

وتأسيساً على ذلك بدأت الولايات المتحدة الامريكية باقامة علاقات مع الدولة العثمانية ، وذلك بأرسال الرئيس الامريكي امدرو جاكسون لبعثةامريكية برئاسة جارلي اند للتفاوض مع الحكومة العثمانية بهدف التوصل الى عقد اتفاق بينهما، وفعلا اثمرت الجهود في السابع من ايار ١٨٣٠ الى عقد اتفاقية حددت هيكل العلاقات بين البلدين، و منحت بموجبها الولايات المتحدة الامريكية حق الدولة الاكثر حظوة لدى الدولة العثمانية، اذ اكدت المادة الاولى من الاتفاقية على دفع تجار الدولة العثمانية عند توجههم الى اقاليم وموانئ الولايات المتحدة، او من تلك الموانئ للدول الاخرى ضرائب كمركية، ورسوما اخرى مماثلة كتلك التي تدفع من قبل الدول الاكثر رعاية، وعند توجه التجار الامريكان الى الدولة العثمانية فانهم يدفعون الضرائب والرسوم نفسها التي تدفع من قبل تجار الدول الصديقة للدولة العثمانية التي تتمتع بنظام الامتيازات الاجنبية[١٥].

واكدت المادة السابعة على حرية مرور السفن الامريكية في المياه العثمانية اسوة ببقية الدول التي تتمتع بنظام الامتيازات، اما المادة التاسعة فقد اكدت ضرورة تقديم المساعدة والحماية لسفن الدولتين المتعاقدتين في حالة تعرضهما الى الغرق او أي خطر اخر[١٦].وفي الثاني من شباط عام ١٨٣١ تم التصديق على الاتفاقية[١٧]. تم تعيين ديفيد بورتر في نيسان من نفس العام قائما بالاعمال الامريكية بأستانبول والذي ترقى في اذار ١٨٣٩ الى درجة سفير[١٨]. في حين عينت الحكومة العثمانية اول قنصل لها في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٨٥٦، وكان (بليك بك) سفيراً مفوضاً للدولة العثمانية في واشنطن[١٩].كان من نتائج معاهدة ١٨٣٠ أنها هيأت للتجار والدبلوماسيين الأمريكيين فضلا عن" الإرساليات التبشيرية " فرصا واسعة للتغلغل في أجزاء الدولة العثمانية ؛ ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر كانت نشاطات " هنري إيكفورد H. Eckford " وهو صانع سفن أمريكي مشهور ، فعّالة في تحقيق مقام أمريكي جيد لدى الباب العالي ، وفي هذا الصدد كتب الكومودور "جونبورتر براون J.P. Brown " إلى الحكومة الأمريكية أن النفوذ الأمريكي في الدولة العثمانية أصبح فائقا بفضل نشاطات الاهتمام الامريكي بالاوضاع العثمانية في حقبة المذابح الارمنية(١٨٩٤–١٨٩٦)[٢١]اذ ارسلت الحكومة الامريكية قسماً من سفنها الحربية بقيادة الادميرال كولبيجبيتر لحماية ارواح المبشرين الامريكان [٢٢] و الحصول على التعويضات بسبب الخسائر التي لحقت بمؤسساتهم من جراء

تلك المذابح و بالفعل فقد نجح الادميرال الامريكي في المهمة التي ارسل من اجلها، اذ وافقت الدولة العثمانية على تسديد مبلغ قيمته ٩٥ الف دولار لأولئك المبشرين[٢٣].

بداية القرن العشرين، اخذت الولايات المتحدة الامريكية تتحدث عن مفاهيم جديدة وذلك باتباع سياسة الباب المفتوح، أي سياسة التوسع القاري وبناء هيكلها الداخلي على حساب دول الجوار، والتأكيد على ان زمن العزلة الامريكية عن الشؤون الدولية قد مضى وانقضى، ولعل ذلك ماأعلنه الرئيس الامريكي "ودرو ويلسون W. Wilson ١٩١٢–١٩٢٠ " في خطابه في الثاني من كانون الاول ١٩١٣ بقوله "ان الولايات المتحدة بلغت مرحلة النضوج المتكامل، وقد ولت ايام عزلتها من غير رجعة...امامنا ينفتح عهد جديد وعلى مايبدو فان علينا وحدنا من الان قيادة العالم".[٢٤]

تركت سنوات الحرب العالمية الاولى اثارها المباشرة في العلاقات التركية– الامريكية، ففي تشرين الاول ١٩١٤ احتجت الولايات الامريكية على قرار الدولة العثمانية بالغاء الامتيازات الاجنبية، وازداد التوتر اكثر حين طلبت الحكومة الامريكية من السفير العثماني مغادرة البلاد، بسبب مقارنته بين معاملة العثمانيين للأقليات الخاضعة لها ومعاملة الولايات المتحدة للعصاة الفليبيين والزنوج الجنوبيين[٢٥].لم تلبث الولايات المتحدة ان خرجت عن سياسة العزلة التي انتهجتها[٢٦]، ودخلت الحرب العالمية الاولى في تشرين الاول ١٩١٧م الى جانب دول الحلفاء،عندما ادركت بأن مصالحها لاسيما القومية باتت مهددة من قبل الخطر الالماني.

من الجدير بالذكر ان العلاقات العثمانية–الاميركية مرت بمرحلتين مهمتين ، تبدأ الأولى مع اندلاع الحرب العالمية الاولى في آب ١٩١٤ وحتى اشتراك الولايات المتحدة فيها بإعلانها الحرب على ألمانيا في شباط ١٩١٧ ، وحكم نمط العلاقة بينهما في هذه المرحلة الموقف السياسي الأمريكي من الحرب والمتمثل بالحياد ، وخلالها سعت الولايات المتحدة ودبلوماسيوها العاملون في الدولة العثمانية بقوة لحماية مواطنيها ورعاياها وممتلكاتهم هناك . أما المرحلة الثانية فتبدأ مع بداية تدهور العلاقات الأمريكية – الألمانية إثر حرب الغواصات التي أعقبها قيام الدولة العثمانية ، حليفة ألمانيا في الحرب ، بقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة في ٢٠ نيسان ١٩١٧ وحتى نهاية الحرب ، ومع ذلك لم تعلن الأخيرة الحرب على الدولة العثمانية[٢٧].ومما يؤكد اهمية الدولة العثمانية في الادراك الاستراتيجي الامريكي ان الولايات المتحدة عندما قررت دخول الحرب العالمية الاولى ، فانها اعلنت الحرب ضد المانيا ولم تعلنها ضد الدولة العثمانية، على الرغم من ان الدولتين متحالفتان في الحرب، ولعل ذلك كان مدفوعا باعتبارات عدة منها ان الحرب ضد العثمانين يعني نهاية للمؤسسات التبشيرية المختلفة ، و ان

الحرب في هذه المنطقة البعيدة جغرافيا يتطلب قوات كثيرة وهذا ما رفضه العسكريون الامريكيون ، الذين كانوا يرون ان التهديد او الخطورة الحقيقية تكمن اصلا في التهديد الالماني ، فلماذا هذه الحرب و استنزاف الامكانيات[٢٨].فضلا عن ذلك ان وزير الخارجية العثماني (نسيمي بك) في ٢ نيسان ١٩١٧ قام بطمأنة السفير الامريكي ابرام الكوس"Abram Elkus " الذي اكد ان موقف الدولة العثمانية من الولايات المتحدة لا يزال وديا ، الامر الذي ترك انطباعا حسنا لدالرئيس الامريكي ولسن[٢٩].فضلا عن رغبة الولايات المتحدة الامريكية في احياء "امتياز جستر Chester Concession"[٣٠]،نسبة الى الأدميرال جسترالذي قدم إلى استانبول ممثلاً عن غرفة تجارة نيويورك وأسس " الشركة العثمانية – الأمريكية للتنمية " التي عرضت على الحكومة العثمانية الجديدة مشاريع لمد سكك حديدية واستخراج المعادن على أن تحصل على الامتياز المذكور للقيام بها[٣١].

عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى بانتصار الحلفاء و هزيمة دول الوسط والتي كانت الدولة العثمانية احداها ، اثيرت مسألة الانتداب الامريكي على الدولة العثمانية في مؤتمر سيواس[٣٢]. فقد اكد بعض النواب العثمانيين ان الولايات المتحدة الامريكية ليست لها اطماع استعمارية، وهي الدولة الوحيدة التي تستطيع انقاذ الدولة العثمانية من المأزق الذي وقعت فيه عام ١٩١٨،الامر الذي دفع بعض النواب عن رغبتهم " مناشدة الحكومة الأمريكية وضع تركيا تحت الانتداب الأمريكي"[٣٣]، اذ اكد بعض النواب العثمانيين "ان الانتداب الامريكي لايقضي على الاستقلال، اننا بهذا نتجنب حماية بريطانيا التي ستجعل الدولة العثمانية مستعمرة ذليلة وتحط من شأنها الى درجة العبودية"[٣٤]. ابدى عدد من النواب العثمانيين رفضهم الشديد لمقترح الانتداب الامريكي لاسيما رئيس المؤتمر مصطفى كمال، واكدوا على ضرورة ابداء الولايات المتحدة دعمها للدولة العثمانية في اعادة استقلالها [٣٥].من جانب اخر، اهتمت الولايات المتحدة بمشاكل (السلام) في منطقة" الشرق الأوسط " . بعد الحرب ،لاسيما ان الحكومة الأمريكية كانت على علم مسبق بشأن الاتفاقيات السرية التي عقدت بين الدول المتحالفة أثناء الحرب ، والخاصة بتقسيم ميراث الدولة العثمانية[٣٦].في الوقت الذي بات فيه التنافس التجاري والبحري البريطاني عائقا امام التجارة الاميركية ، كانت الولايات المتحدة تمثل تحديا اقتصاديا وبحريا لبريطانيا.لذا سعت عند انتهاء الحرب الى ايجاد عهد جديد من العلاقات بين الدول، الامر الذي دفع الرئيس الاميركي ودرو ويلسون "Woodrow Wilson1913–1921 " الى اعلان نقاطه الاربع عشر بدعوى اقامة علاقات دولية على اساس قانوني تحت رعاية منظمة دولية، وكان ذلك في كانون الثاني عام ١٩١٨م .واكد في النقطة الثانية عشر ، ان الاقاليم التركية من الدولة العثمانية لابد

ان تضمن سيادتها مع ضمان حق تقرير المصير لجميع الاقليات التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية [٣٧]. حدد نشاط الولايات المتحدة السياسي بعد انتهاء الحرب على اشتراكها في عدد من اللجان والبعثات عام ١٩١٩م كلجنة "" لجنة كنك – كرين–King Grane""[٣٨]، لتقصي الحقائق في سوريا وفلسطين[٣٩]، وبعثة "هاربردHarbord" ، لتقصي الحقائق في ارمينيا.الا انها امتنعت عن ارسال وفد رسمي الى مؤتمر لندن الذي عقد في الثاني من شباط ١٩٢٠م لمناقشة المعاهدة الخاصة بتركيا واكتفت بالمشاركة كمراقب [٤٠].موقفها هذا منحها بعدا معنويا وماديا في نظر تركيا لاسيما ان تركيا تعد ذات اهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة لاسيما في تجارتها ومصالحها التجارية والاقتصادية وحتى الثقافية في منظورسياستها المستقبلية.

كانت الولايات المتحدة صائبة في تقديراتها ، فتطبيقها ل "سياسة الباب المفتوح" للحد من سيطرت كلا من بريطانيا وفرنسا على منابع النفط في الشرق الاوسط بعد اكتشافه ،وبذلك تكون قد ضمنت مصالحها ومصالح اصحاب الشركات النفطية الاميركية ، الامر الذي جعلها تحصد نسبة ٢٥% في شركة النفط التركية عام ١٩٢٣م[٤١] ، وبذلك لبت مطالبها رغم عدم مشاركتها في الحرب ضد الدولة العثمانية[٤٢] ،ولافي اي من المعاهدات التي تمخضت عنها فضلا المؤتمرات التي أعقبتها.حين عقد مؤتمر "لوزان Lausanne" في تموز ١٩٢٣ ، إثر الانتصارات التركية على القوات اليونانية فيما سميّ بـ (حرب الاستقلال) التي اضطرت الحلفاء إلى إعادة النظر في معاهدة (سيفر) المجحفة بحق تركيا ، رفضت الولايات المتحدة الاشتراك في فيه ، وارسل وزير الخارجية الأمريكي "شارلز إيفانز Sharls Evans " إلى الدول الأوربية المشتركة في المؤتمر مذكّرة مؤكدا فيها أن الولايات المتحدة لن تكون طرفاً في التسوية الا انها ستبعث وفداً لحماية مصالحها التي تشمل الامتيازات الأجنبية [٤٣]، النشاطات الثقافية والتجارية، المضائق،مسألة الأقليات والقضايا المالية وحقوق المطالبة بالتعويضات[٤٤].

وبإعلانتركيا المستقلة على اثر معاهدة لوزان في٢٤ تموز٩٢٣[٤٥].التي اقر بموجبها الغاء السلطنة العثمانية وإعلان جمهورية تركيا الحديثة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣، وانتخاب مصطفى كمال اتاتورك[٤٦]، رئيسا لها، وبهذا ظهرت الدولة التركية الحديثة بحدودها الحالية.الا ان الولايات المتحدة لم تقم معها علاقات دبلوماسية رسمية الا بعد ثلاثة اعوام .[٤٧]

مثّل بروز الخطر الألماني النازي في أوربا دافعا قويا للتقارب البريطاني –الفرنسي أزاء تركيا الحديثة تجسد في عدد من الاتفاقيات خاصة بالمضايق والتي اقرها مؤتمر مونترو (Montreux)[٤٨]المنعقد في ٢٠ آب١٩٣٦م [٤٩]،لرسم الخطوط الامنية وتحديد المنافع

البحرية عبر مضيقي البسفور والدردنيل ،الا ان الولايات المتحدة بقيت على نهجها ولم تشترك فيه كما في المؤتمرات السابقة بسب سياسة العزلة وعدم التدخل التي كانت لاتزال مسيطرة على الحياة السياسية الاميركية، والتي استمرت الى مابعد نشوب الحرب العالمية الثانية.ولانه لم تكن للولايات المتحدة اية مصالح سياسية تهدد امنها القومي انذاك ،في الشرق الاوسط ولاسيما في تركيا .لذا فان اهتمامها انصب على ضمان وتأمين احتياجات ومصالح المستثمرين والتجار والمبشرين الاميركان.

زادت اهمية تركيا بنظر الولايات المتحدة الامريكيةلاسيما من الناحية التجارية والاقتصادية ، فتوسعت شركات الاستثمار الامريكية فيها بعد استقلالها، اذ استثمرت العديد من رؤوس الاموال الامريكية في تركيا، واقامت العديد من الشركات الامريكية فروعا لها في تركيا، وسرعان ماظهرت منتجات شركة فورد للسيارات ومنتجات شركة كيرتسرايت في شوارع تركيا واجوائها، وتم ابرام اتفاقية التجارة المتكافئة مع تركيا عام ١٩٣٩ لزيادة الصادرات الامريكية، وانعاش ركودها على اساس الاتفاق المماثل، فضلا عن ذلك تم ارسال مستشاريين ومتخصصين امريكيين لانجاز الخطة الخمسية التركية للاصلاح الذاتي، وقدموا مشوراتهم في مجالات مختلفة شملت الشؤون الثقافية والزراعية والتعدين والصحة العامة والاتصالات والتطوير الزراعي، وقد اسهم ذلك الانجاز في تطوير العلاقات الامريكية –التركية.[٥٠]فضلا عن ذلك أدت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في حث تركيا على منع تجارة الافيون والقضاء عليها [٥١] "غيّر الأميركيون وجهة نظرهم السيئة تجاه تركيا ، من خلال الإجراءات والتطبيقات التي قادها "مصطفى كمال" بوضع تركيا في مسار جديد على الصعيد المحلي والدولي وقد نالت مدح المطلعين الأمريكيين. وإن التقدم الذي تحقق بوساطة الأتراك كان جوهرياً في تحقيق تقارب واضح في العلاقات التركية الأمريكية لأنهم ساهموا في تخفيف الصورة السابقة عن الأتراك في الولايات المتحدة"[٥٢].

المبحث الثاني

العلاقات الأميركية– التركية للمدة (١٩٤٥ –١٩٦٠)

من الجدير بالذكر ان العلاقات الاميركية– التركية في حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية تنقسم الى مرحلتين ،المرحلة الاولى منها مابين عامي(١٩٤٥ –١٩٦٠) في هذه المرحلة كانت محاور العلاقات قائمة بشكلها الطبيعي تقريبا، وفي ظرف يسوده التفاهم والتطور دون أي معضلات ممكن حدوثها لعرقلة تلك العلاقات التي كان من سماتها الجدية في سياسة تركيا الخارجية اتجاه الولايات المتحدة[٥٣]. اما المرحلة الثانية كانت مابين عامي(١٩٦٠–١٩٨٥) والتي تخللتها حالات تحسن في العلاقة تارة وخلاف تارة اخرى ،لاسيما بعد موضوع الازمة

الكوبية عام ١٩٦٢م،ومسألة الصواريخ،فضلا عن رسالة الرئيس الاميركي ليندون جونسونLyndon.B. Johnson ١٩٦٣-١٩٦٨" الخامس من حزيران عام [٥٤]١٩٦٤ الخاصة بالقضية القبرصية وما اعقبها من حظر على تصدير الأسلحةالأميركية الى تركيا للأعوام(١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٥)،والنصف الاول من عام١٩٧٨.

كان للحرب العالمية الثانية أثرها في سياسة كل من تركيا والولايات المتحدة . فقد أدت إلى تبلور اعتبارات المصلحة القومية الأمريكية إزاء "الشرق الأوسط" بشكل عام الذي أصبحت تركيا جزءاً منه ، بعد أن كانت فيما مضى صاحبة النفوذ والسلطة فيه . فمصالح أمريكا التي طغى عليها الطابع الاقتصادي والثقافي في الفترة السابقة ، التي توسعت في فترة ما بين الحربين ، لم تعد كافية للتعبير عن تلك المصلحة وتحقيقها . وأصبح "الأمن القومي الأمريكي" يتطلب سياسة ودبلوماسية فعالة لدعم المجهود العسكري ، كما أن حماية منابع النفط باتت هي الأخرى تتطلب دبلوماسية نشطة لمواجهة القوى التي يمكن أن تحول دون حرية الحلفاء من الاستفادة من حقول النفط في " الشرق الأوسط"[٥٥]

ويمكن القول بأن السياسة التي اخذت بها الولايات المتحدة كانت اقرب الى الواقعية التي فرضتها نتائج الحرب العالمية الثانية ،منها الى المثالية التي بدى فيها "مبدء سياسة العزلة" لحماية مصالحها التي اخذت تتسع وتتطور لاسيما مع اكتشاف النفط.مثلت الحرب العالمية الثانية مرحلة تحول بالنسبة لسياسة تركيا ،اذ اتخذت موقف الحياد منها. بسبب خشيتها من المانيا والاتحاد السوفيتي"السابق" الذي بات الى جانب الحلفاء منذ عام ١٩٤١م [٥٦].الا ان النتائج التي أسفرت عنها تلك الحرب دفعت تركيا الى انهاء حيادها تجاه الغرب ووضعت إستراتيجية جديدة للتحالف مع الولايات المتحدة ، وتمثلت النتائج ببروز الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى وفرض هيمنته على كل دول اوربا الشرقية والبلقان،كماسيطر على النصف الشمالي من شبه الجزيرة الكورية، و حصل على ارض في الصين الشعبية ، وحارب في الهند الصينية"فيتنام" ضد القوات الفرنسية، وسيطر على شرق ايران، واخترق اليونان[٥٧]،والاهم من ذلك مطالبته بتعديل ميثاق مونترو الخاص بالعمل في المضايق التركية لوضع قواعد جديدة للمضايق تقرها دول البحر الاسود وان يتم الدفاع عن المضايق بصورة مشتركية لكل من الاتحاد السوفيتي وتركيا[٥٨]، و نشوب الحرب الباردة التي بدأت قضاياها بالتواتر أبتداءامن قضية المضايق وشمولها لمناطق مجاورة لتركيا في اوربا الشرقية وايران،والمتتبع لتطور العلاقات التركية السوفيتية يلاحظ انها كانت ودية طوال الحقبة الممتدة من عام ١٩١٩م الى عام ١٩٤٥م، الا انها اخذت بالتذبذب بعد وضع الحرب العالمية الثانية اوزارها ،اذ بدأت المشكلات الاقليمية بين

تركيا والاتحاد السوفيتي"السابق".ففي مؤتمر يالطا المنعقد من ٤–١١ شباط ١٩٤٥م ادرج موضوع المضايقضمن جدول اعماله بناء على طلب الاتحاد السوفيتي وصرح ستالين قائلا"((ان النظام الذي وضعه ميثاق مونترو لم يعد يلائم الوضع الجديد للاتحاد السوفيتي))[٥٩].وطالب بضرورة القيام بتعديلات على بنوده،وفي مؤتمر بوتسدام في تموز١٩٤٥م طرق الموضوع مرة اخرى واتفقت الدول الغربية فيه على اجراء مفاوضات بين تركيا من جهة ، وبين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة ثانية كلا على حده،لاعادة النظر في اتفاقيات المضايق في ضوء الظروف الدولية الجديدة.من جانب اخر اعلن السوفيت في ١٩ آذار ١٩٤٥م عدم تجديد معاهدة الصداقة والحياد التي تم ابرامها عام ١٩٢٥م وشدد ستالين على مطالبة تركيا بمنح السوفييت قاعدة متقدمة على البحر الاسود، فضلا عن مطالب اخرى عدتها تركيا غير مقبولة .[٦٠]

دفعت المطالب السوفيتية بتركيا ، الاندفاع نحو الولايات المتحدة والتعاون معها واقناع الاخيرة من اجل بناء ارضية ضد الاتحاد السوفيتي من خلال التدخل والدفاع عن مصالح تركيا في الوقت الذي كانت فيه العلاقات الاميركية– السوفيتية خلال حقبتي الحرب الباردة والانفراج تشكل الأسبقيات في السياسة الخارجية الاميركية فيما يخص تركيا.[٦١]وهكذا شكل الاتحاد السوفيتي الخصم الرئيس للولايات المتحدة الامريكية واصبح ذلك منطلقا ثابتا للادارة الامريكية والمسؤولين عن شؤون الامن القومي الامريكي، اذ ان الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الامريكية يعني من وجهة نظرهم مواجهة هذا العدو (ويقصد الاتحاد السوفيتي) ،فضلا عن مواجهة العقبات التي يضعها في وجه تحقيق الاهداف الامريكية ،ولعل الخطورة السوفيتية على المصالح الامريكية قد اتضحت في نهاية الحرب العالمية الثانية بعد ان عمل السوفيت على التوسع في منطقة الشرق الاوسط، وبالذات في منطقة الخليج العربي، من اجل إقامة حزام وقاية لهم يحمي جنوب الاتحاد السوفيتي ووسط القوقاز، ليمتد هذا الحزام فيشمل البحر المتوسط والخليج العربي، وبذلك لم تقف ادارة الرئيس الامريكي هاري ترومان (١٩٤٥–١٩٥٢) مكتوفة الأيديأمام سعي السوفيت للتوسع في المنطقة.[٦٢]

من جانب اخر، قدمت وزارة الحربية الامريكية مذكرة الى الرئيس ترومان حذرت فيها من مخاطر نجاح الستراتيجية السوفيتية ازاء تركيا، واكدت على ضرورة ان تنظر الادارة الامريكية الى تركيا كحليف ستراتيجي لاسيما وانها تمتلك الموقع الجغرافي الذي يمكنها من مساعدة الولايات المتحدة في تحقيق اهدافها الاستراتيجية المختلفة ولعل ذلك الاستقراء يبدو واضحا من تلك المذكرة التي جاء فيها: "فيما اذا نجح الاتحاد السوفيتي في تحقيق اهدافه للسيطرة على

تركيا، ان ذلك يعد شيئا صعبا للغاية، وفيما اذا لم يكن مستحيلا منع السوفيت من تحقيق سيطرتهم على اليونان، او الى جميع المناطق القريبة من الشرق الاوسط، فهذا يعني باننا نشجع هذه السياسة، وعندما نشير الى هذه المناطق والشرق الاوسط نقصد بذلك الاراضي الواقعة بين البحر المتوسط والهند، وفي حال السيطرة الكلية للاتحاد السوفيتي على هذه الاراضي، فان ذلك يعد مكسبا ستراتيجيا من نواح عديدة في الموارد النفطية، ومن ناحية عملية الاتصالات الدولية، ان ذلك يعني الوضع القوي للحصول على اهداف في الهند الصينية، وقد حان الوقت ان نقاوم مع اتباع جميع الوسائل والترتيبات للوقوف امام العدوان السوفيتي، لان القضية اصبحت واضحة في تركيا، فأي عدوان على تركياليس لتركيا واي قوة اخرى في الامم المتحدة منعه. وفي خضم هذه التطورات يجب على الولايات المتحدة ان لاتتردد في المشاركة مع الشعوب الاخرى لمنع العدوان المسلح عن طريق قوة الاسلحة الامريكية[٦٣].

أيد الرئيس الامريكي ترومان وجهة النظر هذه، مؤكدا في خطابه امام اعضاء الكونجرس الامريكي في ١٢ اذار ١٩٤٧ سياسته الرامية الى تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الى اليونان وتركيا وكان الرئيس ترومان قد اشار الى اهمية هاتين الدولتين بقوله "ان اليونان مهددة من قبل اقلية مسلحة ذات قيادة شيوعية، وعلى هذا لابد من تقديم الدعم الاقتصادي لها، كي تستطيع ان تدافع عن نفسها وتحمي ديمقراطيتها ، اما تركيا فانها ايضا بحاجة الى المساعدة لحماية وسائل المدنية الحديثة فيها، لاستمرار الوحدة القومية، اذ انها ضرورية لحفظ النظام في الشرق الاوسط، وان الولايات المتحدة فقط في وضع يساعدها لامداد هذه الدول بالمساعدات"[٦٤].

١. يمكننا القول ان الهدف الرئيس من المساعدات الاميركية ضمن مبدأ ترومان لم تكن مجابهة ضغوط الاتحاد السوفيتي فقط ،وانما الوقوف بوجه المد الشيوعي في اليونان من خلال دعم النظام هناك الذي انهكته الحرب الاهلية،فضلا عن ان شمول تركيا بهذه المساعدات ضمن هذا المبدأ عدّت انجازا مهما للدبلوماسية التركية [٦٥].لاسيما بعدموافقة الكونجرس الامريكي على منح مبلغ قدره (٤٠٠) مليون دولار لليونان وتركيا، وذلك لمقاومة التوسع الشيوعي[٦٦].ووقعت بين الولايات المتحدة وتركيا اتفاقية المساعدة العسكرية في بداية ايلول عام ١٩٤٧م ، ضمن مبدأ ترومان والتي تضمنت عدد من الشروط التي وضعتها امريكا قبل توقيعها ،وهي ضمان حرية الصحفيين الاميركيين لمتابعة برنامج المساعدات والاشراف عليها ولها الحق في تقييد استعمال المساعدات الاميركية وايقافها اذا فشلت تركيا في التزاماتها ،الامر الذي اثار ردود افعال من قبل الحزب الديمقراطي في تركيا وعد ذلك مساسا بسيادة تركيا[٦٧].فضلا عن حصول تركيا واليونان

على مساعدات اقتصادية بلغت(٧٦٤) مليون دولار وعسكرية بقيمة (٧٠٠)مليون دولار ،وذلك لتقويتها في في مجابهة تهديدات الاتحاد السوفيتي لاسيما بعد ان صرحت بريطانيا بعدم قدرتها على الالتزام بتعهداتها ازاء اليونان وتركيا.تأسيسا على ذلك ادركت الولايات المتحدة الاهمية الاستراتيجية لتركيا من خلال تحكمها بمضيقي البسفور والدردنيل فضلا عن اهميتها من ناحية موقعها الجغرافي "الجيبولتيكي" من الاتحاد السوفيتي وامكاناتها البشرية والعسكرية واستقرار اوضاعها الداخلية وعدها من اكثر الدول في الشرق الاوسط توجها ازاء الغرب .لذلك اندفعت الولايات المتحدة على دعمها وتطوير امكاناتها وقدراتها في النواحي الاقتصادية والعسكرية ،واتخاذها قاعدة متقدمة وجدار صد بوجه السوفييت[٦٨]،سلمت الولايات المتحدة لتركيا في ربيع عام ١٩٤٨ عدداً من الطائرات والسفن الحربية المقاتلة ومن بينها غواصات طويلة المدى [٦٩].وتعد هذه المساعدات أول حركة أمريكية كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية ، لاحتواء "الشرق الأوسط" بحجة حمايته من الأطماع والتهديدات السوفيتية[٧٠].كما اشتركت تركيا ايضا في اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة في ٤ تموز ١٩٤٨، وكان الغرض منها تقوية المؤسسة العسكرية التركية، وهذا يعني انه تبعا لهذه الاتفاقية فقد فرضت قيود كبيرة على السيادة التركية[٧١].وبذلك دخلت تركيا ضمن المخطط الإستراتيجي للولايات المتحدة لاسباب عدة اهمها[٧٢]:

١–موقعها الجغرافي – السياسي المهم بالنسبة للغرب لاسيماالولايات المتحدة الاميركية.

٢–إرثها الحضاري المشترك مع البلاد العربية وما يمكن تؤديه العلاقات الثنائية بينها وبين هذه البلدان من دور في التقريب بينها وبين الولايات المتحدة .

٣–النظر إلى تركيا بوصفها مرشحا مقبولا لتأدية دور مهم في أية ترتيبات سياسية – أمنية للتعامل مع الدول العربية في حال الإخفاق في احتوائها إلى الدرجة التي تخدم تحقيق الإستراتيجية الأمريكية التي باتت تعد " الشرق الأوسط " منطقة مهمة للمصلحة القومية الأمريكية بسبب مخزونها النفطي الذي عدته مكملاً لاحتياطيها ، ولكونها سوقاً ضرورية لمصالحها التجارية[٧٣]. وتنفيذاً لهذه السياسة ، تلقت تركيا في المدة (١٩٤٥–١٩٤٨) مساعدات اقتصادية بلغت (٨١) مليون دولار ، وفي المدة(١٩٤٩–١٩٥٢) تلقت تركيا ضمن مشروع مارشال (٧٧٨) مليون دولار ، منها (٥٠٠) مليون دولار كمساعدات عسكرية[٧٤].في ضوء المساعدات الامريكية صرح عصمت اينونو[٧٥] (١٨٨٤–١٩٧٣) رئيس الجمهورية التركية بمناسبة تصديق الكونجرس الامريكي على مبدأ المساعدات الامريكية قائلا: "ان المعونة الامريكية لتركيا خطوة

ايجابية للدفاع عن الديمقراطية وان العلاقات الودية بين تركيا والولايات المتحدة ستساعد على ترسيخ الحكم الديمقراطي في تركيا"((٧٦)).

ومهما يكن من أمر ، فأن جملة من العلاقات تطورت مابين الولايات المتحدة وتركيا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة .علما ان خط الشروع في العلاقات بدأ مع "مبدأ ترومان The Truman Doctrine" "(٧٧) الذي كانت دوافعه الاساسية ،نتيجة لقيام السوفيت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بأعمال فسرت كتهديد لتركيا ولمصالح الولايات المتحدة في آن واحد ، اذ قام الاتحاد السوفيتي باطلاق حرب نفسية مع تركيا الامر الذي استدعى الولايات المتحدة الى ارسال قطع بحرية لشرق البحر المتوسط تابعة الى الاسطول الاميركي كعنصر ردع لمنع السوفيت من القيام باي عمل ضد تركيا ،فضلا عن ذلك الاعمال التي حدثت في اليونان ومحاولة الشيوعيين السيطرة على الحكم في اليونان كلها دوافع دعت الرئيس الاميركي ترومان في كانون الثاني ١٩٤٦م الى القول((اذا لم يقابل السوفييت بقبضة من حديد فأن العالم سوف يكون في طريقه الى حرب عالمية ثالثة)).(٧٨)لذلك عدّ "مبدأ ترومان" البداية الفعلية لتنامي النفوذ الأمريكي في المنطقة عن طريق "تركيا".. والمساعدات التي قدمت بموجبه إنما جاءت بوصفها محصلة لاهتمام الولايات المتحدة بأمن تركيا السياسي والاقتصادي والعسكري بهدف الحفاظ على المصلحة و"الأمن القومي" للأمريكيين في المنطقة ؛ وهي السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد الحرب حتى لو لم يكن هناك عدو لها يتمثل بالاتحاد السوفيتي(٧٩). فضلا عن ذلك بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى بعد الحرب واتباع سياسة التدخل في شؤون المنطقة لحماية "مصالحها القومية" والتخلي عن سياسة العزلة التي كانت تنتهجها سابقا. وزاد من حتمية هذا التدخل ، تراجع الهيمنة البريطانية في المنطقة وضرورة أخذ دور بريطانيا في ترتيب شؤون المنطقة واحتواء الاندفاع السوفيتي اتجاهها.

كان الغرب ومعه الولايات المتحدة اكثر انتفاعا من توجهات تركيا الغربية باستخدامها طوقاً يمنع وصول السوفيت إلى منطقة الشرق الأوسط، مقابل تحييد تركيا عن ممارسة سطوتها السابقة في المنطقة أو فرض استقلاليتها في تلك المنطقة.

ان الاستراتيجية الاميركية تقضي بضم تركيا الى حلف شمال الاطلسي بوصفها احد مراكز الوثوب والانطلاق نحو الاتحاد السوفيتي، ومن اجل اشعارها ببعض الاطمئنان والامان من الخطر السوفيتي الذي يهدد استقلالها وسيادتها، فضلا عن ان دخول تركيا الحلف من وجهة النظر الاميركية سوف يعزز قوة الخاصرة الجنوبية للحلف. وعليه فرضت الولايات المتحدة على الحلفاء قبول عضوية تركيا واليونان في حلف شمال الأطلسي بعد الحاح تركيا على الدول

الغربية لقبول انضمامها إلى حلف شمال الاطلسي (الناتو) (The North Atlantic Treaty Organization) (Nato)[٨٠].واصبحت دولة كاملة العضوية في ١٨ شباط عام١٩٥٢[٨١].

عدّت الولايات المتحدة الاميريكية تركيا منفذا لسياستها اتجاه منطقة الشرق الاوسط و المنطقة العربية بالتحديد بعد ان زاد اهتمامها بالمنطقة بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية. وعليه قدمت تركيا و بمساعدة من الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا ، مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط و الاقطار العربية ١٩٥٢[٨٢]. والذي يقضي بضم الاقطار العربية تحت القيادة العسكرية الغربية بغية تطويق الاتحاد السوفيتي . اقترح جون فوستر دالاس سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الامريكية ما يسمى بالحزام الشمالي ، لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط ، وقد اكد على هذا المشروع اكثر من تأكيده على (منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط)[٨٣].على اعتبار انه غير ناجح اما بسبب بعد بعض الاقطار العربية جغرافيا ، او ان البعض من هذه الاقطار عدت هذه المنظمة هي وسيلة من وسائل الامبريالية الغربية ((٨٤)).وكان من الطبيعي ان تركز الولايات المتحدة الاميريكة على تركيا للقيام بتنفيذ مبدا الحزام الشمالي ، وذلك نتيجة للاسباب الاتية [٨٥]:

١–القيام بهذا الدور على الرغم من التزاماتها القومية تجاه حلف شمال الاطلسي .

٢–ارتباط تركيا بنظام الدفاع الغربي وقدرتها على الدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة ، على اعتبار ان مصلحتها هي جزء من مصالح الغرب .

٣–تتميز تركيا ان لها جيشا قويا في منطقة الشرق الاوسط ، بل و اقدرها من حيث العدة العسكرية و التنظيم و متانة التقاليد العسكرية ، ولقد برزت هذه الحقيقة في الحرب الكروية عندما حمت الكتيبة التركية القوات الامريكية المنسحبة امام الهجوم الساحق للقوات الكورية الشمالية[٨٦].

الا ان جهود الولايات المتحدة الامريكية ورغبة الاتراك قد فشلت في تحقيق مبدأ الحزام الشمالي، ولعل ذلك يعود الى التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط في بداية الخمسينات والتي تتمثل بما يأتي:

١. الغاء الحكومة المصرية المفاوضات مع بريطانيا ومحاولاتها الغاء معاهدة ١٩٣٦.
٢. قيام حكومة مصدق الايرانية بتأميم النفط.

دفع اخفاق مبدأ الحزام الشمالي بسكرتير الدولة للشؤون الخارجية الامريكي دالاس الى ايجاد نظام الامن الخاص بالشرق الاوسط، واقترح ان الولايات المتحدة من الممكن ان تساعد على تقوية دفاعات اقطار الشرق الاوسط، وذلك عن طريق ايجاد منظمة الدفاع الامني، وقد بنى هذا النظام اساسا على تقوية الدول المتاخمة للاتحاد السوفيتي، الا ان هذا النظام هو الاخر ولد

ميتا، لانه لم يكن متجانسا مع الاستراتيجية البريطانية في الشرق الاوسط، لان بريطانيا اعتقدت في هذه المدة، ان منطقة قناة السويس لاتستطيع القيام بالدور الحقيقي في هذه المشاريع، لانها حسب التعبير البريطاني انهكت قواها بسبب مساهمتها في حربين عالميتين(٨٧).

إن نزعة " الأمركة " في السياسة الخارجية التركية تجسدت بوضوح في ميزتين اتسمت بهما دبلوماسية تركيا خلال الخمسينيات ، الأولى، عداء راسخ للشيوعية السوفيتية بمظاهرها جميعها (الدولية والمحلية)، والثانية، الرغبة في العمل يداً بيد مع الولايات المتحدة لتنفيذ أهداف الأخيرة في المنطقة من خلال سلسلة واسعة من التحركات السياسية والدبلوماسية(٨٨). التي استهدفت تنشيط أنماط أخرى من التحالفات الإقليمية .ونتيجة لفشل تلك الترتيبات السياسية والامنية اندفعت تركيا لتنشيط تحالفات اخرى بدعم من الولايات المتحدة لاستكمال سلسلة التحالفات الممتدة من اوربا حتى الشرق الاوسط والاقصى لتطويق الاتحاد السوفيتي اينما وجود،لاسيما بعد ان اظهرت انها المتحدث باسم الغرب والولايات المتحدة عندما عقد مؤتمر "باندونغ" في الثامن عشر من نيسان ١٩٥٥م(٨٩). من تلك التحالفات كان"حلفبغداد"في شباط ١٩٥٥م(٩٠)،ومبدأ"آيزنهاور Dwight D. Eisenhower 1953–1961 "(٩١)الذي أكد على أن " الفراغ الراهن في الشرق الأوسط يجب أن تملأه الولايات المتحدة قبل أن يملأه الاتحاد السوفيتي" فظهر ما سميّ "بنظرية الفراغ" الناتج من اطراد ضعف بريطانيا وفرنسا وبدء اختفائهما من المنطقة بعد حرب السويس ، عام ١٩٥٦م(٩٢)، والازمة السورية عام ١٩٥٧م،والازمة اللبنانية عام١٩٥٨م (٩٣). أيدت تركيا هذا المبدأ الذي هدف إلى جر الأقطار العربية إلى حلف بغداد عن طريق قبول المعونات الأمريكية ، وضرب الحركات الوحدوية في تلك الأقطار قبل أن تقبض على زمام الأمور فيها ، لأن سيطرة هذه القوى على السلطة تعني استبعاد النفوذ الأمريكي من المنطقة العربية(٩٤).

نتيجةلسياسة التحالفات الإقليمية التي ادت تركيا فيها دوراً فاعلاً ، مما زاد عرى العلاقات الثنائية بينها والولايات المتحدة على كافة الصعد؛ ففي إطار حلف الناتو عقدت (١٠٠)اتفاقية تقريبا بين البلدين تعلقت اغلبها بالوجود العسكري الاميركي على الاراضي التركية ،فضلا عن اتفاقيات عسكرية سرية لها صلة بالتسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة ،واخرى تشمل الامور الامنية للطرفين منها اتفاقيات القواعد العسكرية ومواقعها التي اقيمت على الاراضي التركية والتي بلغ عددها حوالي (٢٦) قاعدة اقيمت على مساحة من الارض تقدر ب(٣٢)الف كم . تمثلت في،"قواعد جوية،قواعد صواريخ استراتيجية لاسيما البالستية منها، قواعد لوجستية تتعلق بالاتصالات، وقواعد توفر حاجات الموظفين الأميركيين وعائلاتهم "(٩٥).

يمكننا القول، أن الدوافع التي أدت إلى تعزيز العلاقات بين البلدين في تلك المدة والمتمثلة بالتهديد السوفيتي وسبل التصدي له ، اتخذت من قبل كلتيهما كوسائل أو أدوات لتحقيق غايات أخرى وبنفس الحجة ؛ فالولايات المتحدة الاميركية وجدت في تركيا واجهة يمكن من خلالها خدمة إستراتيجيتها وتحقيق أهدافها في السيطرة على المنطقة وفق ماتمليها الاعتبارات في سياستها الخارجية، فيما كانت تركيا بحاجة لمعونات الولايات المتحدة ودعمها [٩٦].

المبحث الثالث

اولا:- العلاقات الاميركية – التركية للمدة (١٩٦٠-١٩٨٥).

شهدت تركيا تطورات داخلية خطيرة ، بسبب تأزم الاوضاع داخل تركيا مع بداية عام ١٩٦٠ بشكل ينذر بالخطر السياسي الذي احتدم بين عدنان مندريس زعيم الحزب الديمقراطي[٩٧]، وعصمت انيونوزعيم حزب الشعب الجمهوري[٩٨]،ففي ٢٧ ايار ١٩٦٠ قام الجيش التركي بالانقلاب الاول لاسقاط حكومة عدنان مندريس تبعه اصدار دستور عام ١٩٦١م[٩٩].تعرضت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة للانقسام والخلاف ،وشهدت العلاقات بين البلدين توترا واضطرابا واضحا بسبب مواقف الولايات المتحدة من القضية القبرصية وتزايد الاستياء بين اوساط الرأي العام التركي من الوجود العسكري الامريكي في تركيا وعوامل اخرى[١٠٠].

ففي مطلع الستينيات بدأ الاتراك يتجهون نحو مزيد من الاستقلال عن الولايات المتحدة، ونحو تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والدول العربية بشكل خاص بعد ازمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ التي افرزت شعورا لدى الاتراك ان الامريكيين يضعون مصالحهم الامنية فوق مصالح حلفائهم، وذلك عندما عرض الرئيس الامريكي جون كينيدي(John Kennedy ١٩٦١-١٩٦٣) على نظيره السوفيتي نيكيتا خروشوف استعداد الولايات المتحدة نقل الصواريخ نوع (جوبيتر Geobter) من تركيا لقاء سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا[١٠١]. كان من شأن هذا العرض ان يقلل من احساس تركيا بأن خطرا سوفيتيا يتهددها، وادركت تركيا بأنها ليست في موقع مساومة بالنسبة للولايات المتحدة. وبعد اجراء مراجعة للدبلوماسية التركية ادركت تركيا انها لم تكن حكيمة عندما وضعت كل بيض سياستها الخارجية في السلة الامريكية[١٠٢]. ومع الصدمة الثانية التي تعرضت لها تركيا من الولايات المتحدة جاءت اثر تحذير الرئيس الامريكي ليندون جونسون[١٠٣] (Lyndon Johnson ١٩٠٨-١٩٧٣) لرئيس الوزراء التركي عصمت اينونو في رسالة بعث بها في ٥ حزيران ١٩٦٤ من مغبة التدخل في قبرص[١٠٤] وتأكيده على عدم استخدام اسلحة حلف الناتو وعن احجام الولايات المتحدة عن التدخل إلى جانب تركيا في

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies2018 Volume: 8 Issue : 2
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

حال تدخل السوفيت[١٠٥]، مضمون الرسالة [١٠٦]، قد عنى لتركيا "اعادة تعريف دورها في منطقتها وفي الجوار الاقليمي"[١٠٧] كما عجلت رسالة جونسون في بلورة اتجاه ظهرت بوادره منذ بداية الستينيات يتمثل في رغبة تركيا في تنويع سياستها الخارجية، بمعنى التقارب من الاتحاد السوفيتي والدول العربية وفي الوقت نفسه التحول من سياسة الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة إلى محدودية الاعتماد عليها[١٠٨]. ومرة اخرى ادرك الاتراك ان الولايات المتحدة لا تعير اهمية لمصالح حلفائها الا بالقدر الذي يخدم مصالحها وامنها.

أدت كلتا الازمتين إلى التأثير في السياسة الخارجية لتركيا واعادة تقييمها، ولكن ليس إلى حد العودة عن خيارها في موالاة الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي. ودفعها ضغط الرأي العام الداخلي من شعور قومي جديد اخذ يعبر عن استياءه من تزايد الوجود الامريكي على الارض التركية[١٠٩]، واثر تصاعد مطالب الرأي العام التركي الذي مثلته احزاب المعارضة والحركات الطلابية والصحف وغيرها، تجاه الولايات المتحدة بدأت السياسة التركية بتوجهات جديدة حيال الشرق الأوسط، فعكفت على تحسين علاقاتها مع دول المنطقة، وارضاء الاتحاد السوفيتي فوصل وزير الخارجية التركي حسن اسعد ايشيق إلى الاتحاد السوفيتي في تشرين الاول ١٩٦٤، تعبيرا عن رغبة تركيا في اعادة النظر في علاقات القوة ضمن سياقات حساباتها الاستراتيجية. وبعد توتر استمر اكثر من ربع قرن، استطاع الطرفان من تحسين العلاقات الثنائية بناء على قواعد الجوار ومبادئ الوفاق الدولي[١١٠].

اتضحت تلك الرؤية اكثر بعد فشل الحكومة التركية كسب القضية القبرصية في اثناء عرضها على الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٧ تشرين الاول ١٩٦٥، إذ كانت نتيجة التصويت لصالح قبرص باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة ورفض أي تدخل في شؤونها الداخلية، وقد اتخذ القرار بنسبة (٤٧) دولة مؤيدة له في حين امتنعت (٥١) دولة عن التصويت مقابل تأييد اربعة دول لصالح القرار وهي (الولايات المتحدة وايران وباكستان والبانيا)[١١١].كل ذلك قد خلق شعور بالصدمة والاحباط في انقرة، إذ وجدت تركيا نفسها فيها ليست دولة معزولة فقط عن الدول الاشتراكية أو الدول العربية بل ومعزولة كذلك عن الدول الغربية ذاتها وإسرائيل التي اختارت صف اليونان[١١٢]. فضلا عن عدم استغلال العرب لهذا الموقف وتوظيف تركيا وجلبها لمصلحتهم.

نتيجة تصاعد مطالب الرأي العام التركي الذي مثلته أحزاب المعارضة والحركات الطلابية والصحف وغيرها ، بإعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة مع الولايات المتحدة ، تقدمت الحكومة التركية في ٧ نيسان ١٩٦٦ باقتراح للحكومة الأمريكية لمراجعة شاملة للاتفاقيات

المعقودة مع الولايات المتحدة التي ناهز عددها الـ(٥٤) اتفاقية عسكرية واقتصادي وسياسية . وبعد قبول الولايات المتحدة المقترح التركي ، دخلت الأخيرة في مفاوضات مع تركيا نتج عنها إدخال تعديلات على الاتفاقيات الأصلية منها " اتفاقية التسهيلات العسكرية لعام ١٩٥٤" حيث تقرر "... إن الحكومة الأمريكية لن تحجب أية أسرار عن الحكومة التركية " كما شملت تلك التعديلات تقليص الوجود العسكري الأمريكي في تركيا وتسليم القاعدة الجوية في (أزمير) ومحطات الرادار في (ترابزون وسامسون) للقوات المسلحة التركية ، فيما أخضعت محطات الرادار في (سينوب وديار بكر) ومطار أنجرليك إلى بنود اتفاقية جديدة[١١٣] . كل ذلك لم يمنع من استمرار تلقيها للمساعدات الاميريكة واخذ المشورة منها، كما وقعت اتفاقية "التعاون الدفاعي المشترك مع"مع الولايات المتحدة في تموز عام ١٩٦٩م لتأكيد بعض الاتفاقيات التي بقيت متراكمة منذ سنوات [١١٤]. تركيا في تنويع سياستها الخارجية، بمعنى التقارب من الاتحاد السوفيتي والدول العربية وفي الوقت نفسه التحول من سياسة الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة إلى محدودية الاعتماد عليها[١١٥]. ومرة اخرى ادرك الاتراك ان الولايات المتحدة لا تعير اهمية لمصالح حلفائها الا بالقدر الذي يخدم مصالحها وامنها.

أدت كلتا الازمتين إلى التأثير في السياسة الخارجية لتركيا واعادة تقييمها، ولكن ليس إلى حد العودة عن خيارها في موالاة الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي. ودفعها ضغط الرأي العام الداخلي من شعور قومي جديد اخذ يعبر عن استياءه من تزايد الوجود الامريكي على الارض التركية[١١٦]، واثر تصاعد مطالب الرأي العام التركي الذي مثلته احزاب المعارضة والحركات الطلابية والصحف وغيرها، تجاه الولايات المتحدة بدأت السياسة التركية بتوجهات جديدة حيال الشرق الأوسط، فعكفت على تحسين علاقاتها مع دول المنطقة، وارضاء الاتحاد السوفيتي فوصل وزير الخارجية التركي حسن اسعد ايشيق إلى الاتحاد السوفيتي في تشرين الاول ١٩٦٤، تعبيرا عن رغبة تركيا في اعادة النظر في علاقات القوة ضمن سياقات حساباتها الاستراتيجية. وبعد توتر استمر اكثر من ربع قرن، استطاع الطرفان من تحسين العلاقات الثنائية بناء على قواعد الجوار ومبادئ الوفاق الدولي[١١٧].

تلك الرؤية اتضحت اكثر بعد فشل الحكومة التركية كسب القضية القبرصية في أثناء عرضها على الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٧ تشرين الاول ١٩٦٥، إذ كانت نتيجة التصويت لصالح قبرص باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة ورفض أي تدخل في شؤونها الداخلية، وقد اتخذ القرار بنسبة (٤٧) دولة مؤيدة له في حين امتنعت (٥١) دولة عن التصويت مقابل تأييد اربعة دول لصالح القرار وهي (الولايات المتحدة وايران وباكستان والبانيا)[١١٨].

ثانيا:– العلاقات الاميركية –التركية في ظل الحظر الاميركي العسكري على تركيا.

إن الصراع بين تركيا واليونان هو من بين النزاعات الإقليمية، التي لا تهدأ حتى تثور بين فترة وأخرى.تعود جذور الصراع التركي– اليوناني الى حقبة زمنية بعيدة ، ومنذ ايام السيطرة العثمانية على اليونان لاسيما في القرن الخامس عشر عندما خضعت اليونان ، وجزر بحر ايجة الى السيطرة العثمانية ، خضعت اليها الجزيرة القبرصية كذلك ، وعندما اندلعت الثورة في اليونان للتخلص من السيطرة العثمانية عام ١٨٢١م بمساعدة ودعم مادي ومعنوي رسمي من بريطانيا وفرنسا وروسيا[١١٩]،وبمساعدة ودعم امريكي سري شبه رسمي [١٢٠]، قد انهت السيطرة العثمانية على اليونان التي دامت زهاء اربعة قرون. امتدت تلك الثورة الى جزر بحر ايجة ، وقبرص ، وتخوف الاتراك آنذاك من احتمال الفقدان الكامل لسيطرتهم على الجزيرة القبرصية ، فقاموا بعملية ردع حي ، تم خلالها اعدام اسقف جزيرة قبرص ، وعدد من الزعماء القبارصة عام ١٨٢١م.[١٢١] تعد قبرص[١٢٢] ثالث اكبر جزيرة في البحر المتوسط بعد جزيرتي صقليا وسردينيا ، وتقع قبرص في القسم الشمالي الشرقي من البحر المتوسط ، تبعد عن تركيا ٨٠كم ،وعن اللاذقية في سورية٩٦كم ، وعن لبنان ٢٠٠ كم، وعن فلسطين ٣٠٠ كم، وعن مصر ٤٨٢ كم.بالمقابل، فإنها تبعد عن اليونان ٨٠٠ كم. وبينها وبين جزيرة كريت ٥٥٣ كم ،وتبلغ مساحتها ٩٢٥١كم .اقصى امتداد لها بين الشمال والجنوب ٩٦كم ، واقصى امتداد لها من الشرق للغرب ٢٢٥كم .تقطن الجزيرة طائفتين متنازعتين هما، قبرص التركية في الشمال، وتبلغ مساحتها ٣٣٥٥ كم، وقبرص اليونانية في الجنوب، ومساحتها ٥٨٩٦ كم.، وهي تتمتع بموقع استراتيجي بالغ الاهمية بالنسبة للعرب او الاتحاد السوفيتي السابق او لحلف شمال الاطلسي لاسيما الاسطول السادس الأمريكي[١٢٣]. يبلغ عدد سكانها حسب احصاء عام ١٩٦٠حوالي ٥٢٨ر٨٧٩ منهم ٤١٦ر٩٨٦ يونانيا و ١٢ر٦٤٢ تركيا و ١٩ر٩٥١ من الاقليات الاخرى ، هذا يعني ان حوالي ٧٩% من سكان الجزيرة القبرصية هم من القبارصة اليونانيين و ١٧ر٥ % من الاتراك و ٣ر٥ % أقليات صغيرة من الأرمن والموارنة.[١٢٤] وبعد تطور الأوضاع في الجزيرة ، منحت بريطانيا الجزيرة الاستقلال عام ١٩٥٩م بالاشتراك مع اليونان وتركيا طبقا لمعاهدتي " زيوريخ" عام ١٩٥٩م ، و " لندن " عام ١٩٦٠م [١٢٥] ، وفي ١٦ آب ١٩٦٠م تم التوقيع على معاهدة الضمان[١٢٦]في نيقوسيا بين جمهورية قبرص من قبل بريطانيا واليونان وتركيا اذ ضمنت استقلال قبرص [١٢٧]ويعود سبب الصراع بين تركيا واليونان على الجزيرة الى مناداة تركيا بتقسيم الجزيرة . اما اليونان فانها تريد ضم الجزيرة اليها ، اما بالنسبة الى الجمهورية القبرصية فانها تريد ان تبقى مستقلة ، وترى تركيا في انضمام الجزيرة الى اليونان يعني استكمال حصار الجزر

اليونانية للشواطئ التركية الجنوبية والغربية وتحكمها في باقي مداخل بحر ايجة [١٢٨] ،ولم تبرز المشكلة القبرصية على المسرح الدولي بشكلها الحاد الا بعد عام ١٩٦٠م لاسيما اواخر عام ١٩٦٣م عندما شعر القبارصة الاتراك بالخطر جراء دعوات القبارصة اليونانيين للاندماج مع اليونان وتعرضهم للاضطهاد من قبل الجماعات اليونانية المتطرفة.[١٢٩]

وفي اذار عام ١٩٦٤م رفض "مكاريوس1977–1959 Makarios" [١٣٠] خط الهدنة الذي يفصل بين الطائفتين في قبرص . كما ارسل في نيسان من نفس العام رسالة الى كل من تركيا وبريطانيا ينقض فيها معاهدة التحالف الموقعة بين الاطراف الثلاثة ، وفي عام ١٩٦٧م اعلن القبارصة الاتراك عن تشكيل مجلس تنفيذي بمثابة حكومة انتقالية للطائفة التركية ، وتم اختيار فاضل كتشوك نائب رئيس جمهورية قبرص سابقا للمجلس ورؤوف دنكتاش نائبا للرئيس ، ندد مكاريوس بهذه الخطوة وعدم شرعيتها [١٣١].

من جانب اخر ،وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧م تفاقمت المشكلة القبرصية اثر وصول الكولونيل " جورج كريفاسG. Grivas " زعيم منظمة "أيوكاEOKA""[١٣٢]السرية الى قبرص وانذرت الحكومة التركية اليونان بسحب الجنرال "جريفاس" واخلاء الجزيرة من القوات اليونانية ، وتحت اشراف المبعوث الشخصي للرئيس الاميريكي تم الاتفاق على اخلاء الجزيرة من الجيش اليوناني البالغ عددهم ثمانية الاف جندي وعودة "جريفاس" الى اليونان. الا ان جريفاس عاد الى الجزيرة مرة ثانية سراعام ١٩٧١م واخطرت تركيا اليونان بذلك[١٣٣].

ويبدو ان الاستراتيجية الامريكية لم ترد حسم الصراع لاي من الطرفين بل انها كانت ترى ضرورة تقسيم الجزيرة بينهما، وقد تمت مباحثات بين الجانبين التركي واليوناني بحضور الجانب الامريكي في حزيران ١٩٧١ لبحث المشكلة القبرصية، وقد اكد الجانب الامريكي في هذه المباحثات على ضرورة ايجاد مقر دائم للاسطول السادس الامريكي في الجزيرة، بغية اقامة ثلاثة الاف وخمسمائة من الرعايا الامريكيين من البحارين واسرهم[١٣٤].

اكدت التقارير التي تسربت من البنتاغون ان الولايات المتحدة الامريكية كانت لها اليد الطولى في الانقلاب الذي حصل في قبرص، لانها كانت راغبة في الاطاحة بحكم الرئيس مكاريوس، فقبرص في عهد الاخير اتبعت سياسة عدم الانحياز، فضلا عن اقامتها علاقات صداقة مع الاتحاد السوفيتي، و انها اصرت على رفض طلب الولايات المتحدة باقامة قاعدة عسكرية داخل اراضيها، زد على ذلك ان مكاريوس وقف ضد المخططات الاستراتيجية لحلف شمال الاطلسي في شرق البحر المتوسط[١٣٥].وعلى اية حال فان التوتر بين اليونان وقبرص ادى الى ازدياد نشاط منظمة (ايوكا) السرية لاسقاط نظام الحكم القبرصي، ووجه الرئيس القبرصي مكاريوس

رسالة الى الرئيس اليوناني جيزاكيس في تموز ١٩٧٤ دعمها بالوثائق عن الدور غير الشرعي الذي يمارسه عدد من الضباط اليونانيين العاملين في الحرس الوطني القبرصي الذين يدعمون حركة (ايوكا) السرية ويحاولون الاطاحة به[١٣٦].

منذ بداية عام ١٩٧٤ تتابعت الأحداث بشكل سريع ، سواء كانت في قبرص أم في كل من أنقرة وأثينا ؛ ففي ٥ تموز ١٩٧٤ وجه "مكاريوس" مذكرة رسمية شديدة اللهجة إلى الحكومة اليونانية، طالب فيها، بأسلوب حاد، انسحاب الضباط اليونانيين الذين يعملون في الحرس الوطني بقبرص، وأن تصدر الأوامر من أثينا إلى منظمة "أيوكاEOKA"وتضع حدا لنشاطاتها[١٣٧].كان الرد اليوناني على هذه المذكرة سريعا وحاسما ، الانقلاب الذي أطاح بمكاريوس في ١٥ تموز ١٩٧٤ ، وحل محله "نيكوس سامبسون N. Sampson. مؤيد مشروع إلحاق الجزيرة باليونان[١٣٨].وتشير التقارير الواردة من بعض الصحف الامريكية ان حكومة الولايات المتحدة كانت متورطة في الانقلاب الذي حصل في قبرص، اذ ان السفير الامريكي تايسك في اثينا، قد اخذ الموضوع على عاتقه بصورة شخصية مع لومنيديس (Lomedes) احد الرجال المتنفذين في المجلس العسكري، وعلى كل حال فان السفير الامريكي اختار معاونيه لمقابلة لومنيديس ، ولكن لم يكن من الواضح ان السفير الامريكي حاول ان يقدم نصائحه لومنيديس للعدول عن رأيه فيما يتعلق بتدبير مؤامرة في قبرص[١٣٩].

والواقع التقت ستراتيجية اليونان بضم قبرص ومحاولاتها لتعزيز موقفها في شرقي البحر المتوسط مع ستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، وذلك في اطار تعزيز قوة الحلف الاطلسي في المنطقة الجنوبية الشرقية للحلف، ضمن اطار محاولات الولايات المتحدة لحصر النفوذ السوفيتي المتزايد في شرقي البحر المتوسط ، وهنا يبرز التوافق بان الولايات المتحدة كانت راغبة باسقاط الرئيس القبرصي، وذلك لاتباعه سياسة عدم الانحياز، واقامته علاقات صداقة مع الاتحاد السوفيتي، فضلا عن رفض الرئيس القبرصي منح قاعدة للولايات المتحدة في قبرص، وبالتالي وقوفه ضد مخططات الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي في المنطقة[١٤٠].

من جانبها تركيا، اعلنت بعد اربعة ايام من حدوث الانقلاب انذارها بالتدخل العسكري في الجزيرة القبرصية، اذا لم يتم تحقيق مطاليبهاالثلاثة التي تتعلق بسحب ضباط الحرس الوطني الذين قاموا بالانقلاب واعادة حكومة الاسقف مكاريوس وضمان حماية الجالية التركية، لاسيما ان المحاولة الانقلابية فشلت في تحقيق الهدف بعد الانزال العسكري التركي في جزيرة قبرص في ٢٠ تموز عام ١٩٧٤م،بعد ان قررت حكومة"بولندأجاويد"[١٤١]التدخل العسكري بذريعة رسمية ،هي منع أرتكاب مجزرة ضدالأتراك القبارصة، شن حملةوصلت الى حد أمتلاك ٤٠% من

البلاد (قبرص).متسببة بمقتل مايقارب إلفي يوناني قبرص ،وطردعشرات الالاف من منازلهم[١٤٢].

لاشك ان الانزال التركي في قبرص يعد ازمة من ازمات حلف شمال الاطلسي بين دولتين من دول البحر المتوسط وهما تركيا واليونان، وكان يعني ذلك بان هذه الازمة قد ادت الى اضعاف الجناح الجنوبي الشرقي للحلف، لاسيما بعد انسحاب اليونان من الاجهزة العسكرية للحلف احتجاجا على فشل دوله في منع تركيا من تنفيذ تدخلها في الجزيرة[١٤٣].

ونتيجة لذلك فقد قام الكونجرس الامريكي بفرض حظر للاسلحة على تركيا منذ الخامس من شباط ١٩٧٥، ، وتمت المصادقة أيضا على قطع المساعدات عن تركيا على أساس " أن تركيا لم تستجب للمطالب والشروط الأمريكية ، ..." ، مما اضطر تركيا للقيام بغلق القواعد والمنشآت العسكرية الاميركية في اراضيها[١٤٤]" اعلنت تركيا في ٢٠تموز ١٩٧٥ عن نظام مؤقت يتعلق بعمل ٢٦ قاعدة عسكرية"، ادى هذا الى الحد من نشاط الولايات المتحدة في تلك القواعد[١٤٥]، وبموجب هذا القرار، اكدت الولايات المتحدة بان قرار الحظر سوف لايرفع اذا لم يقدم الرئيس الامريكي (فورد) الى الكونجرس الدلائل التي تشير الى ان الازمة القبرصية بين تركيا واليونان قد اصبحت في حكم المنتهية الى جانب الحظر الذي فرض على تركيا في البيع والنقل والتسليم، وان قرار الكونجرس بحظر الاسلحة على تركيا يعد من وجهة النظر التركية مخالفا ومعارضا ايضا لاتفاقية الدفاع المشترك[١٤٦]بينها وبين الولايات المتحدة ، التي اعلنت تركيا الغائها، بسبب اعلان الاخيرة الحظر عليها.

كان الكونغرس والرأي العام الأمريكي متأثرا بالرأي العام اليوناني لاعتبارات كثيرة أهمها أن اليونان تنتمي إلى العالم المسيحي في حين أن تركيا محسوبة على العالم الإسلامي ، كما أن الكونغرس نفسه يعد اليونان مهدا للديمقراطية الغربية والعالم المسيحي. وفي مقابل ذلك التأثير الكبير للدعاية اليونانية في الولايات المتحدة ، لم تتمكن تركيا خلال ربع قرن تقريبا من علاقاتها مع أمريكا من التأثير في الكونغرس أو الرأي العام الأمريكي واقتصرت في علاقاتها تلك على المستوى السياسي والعسكري والدبلوماسي فقط وذلك للضغط على تركيا للانسحاب من الجزيرة[١٤٧].

وهكذا نجد أن الأزمة القبرصية ، التي أدت الى فرض حظر عسكري أمريكي على تركيا على أثر الأنزال الذي قامت بهِ القوات التركية في شمال قبرص ورفض اليونان قبول الحل الفيدرالي الذي يدعو الى شطر قبرص الى شطرين (شمالي تسكنه أغلبية مسلمة تركية وجنوبي تسكنه أغلبية يونانية مسيحية)، وعلى أثر هذا أرسلت تركيا قواتها المسلحة لحماية الجالية

التركية ،وعلى أثر نزول الجيش التركي في شمال قبرص . قررت الولايات المتحدة الأمريكية وقف تزويد تركيا بالأسلحة ،وأعدتا لحرب بين الدولتين العضوتين في حلف شمال الأطلسي غير جائز على الأطلاق.ويبدو ان اليونان لها دور واضح في تنفيذ الاستراتيجية الامريكية تجاه تركيا، وذلك من خلال الضغوط التي يمارسها اللوبي اليوناني في الكونجرس ولاسيما فيما يتعلق بالضغط الامريكي على تركيا من اجل عدم تهديد الاخيرة لليونان، وهنا يدرك الاتراك ان اي تطور في العلاقات الامريكية اليونانية سوف يؤثر بلا شك على علاقاتهم بالولايات المتحدة، ومن هنا تعمل تركيا على تنفيذ اهداف الولايات المتحدة، وخير دليل على ذلك ان الولايات المتحدة فرضت الحظر العسكري على تركيا عندما غزت الجزيرة القبرصية ، وذلك بسبب التهديد التركي للقبارصة اليونانيين، وعلى الرغم من ان تركيا منعت الولايات المتحدة من استخدام قواعدها الا انها بلا شك تضررت اقتصاديا وعسكريا، ولاسيما وان الجيش التركي يعتمد اعتمادا رئيسيا على التسليح الامريكي، ومن هنا فقد سعت تركيا من اجل رفع حظر تصدير الاسلحة الامريكية لها، مقابل موافقتها على السماح للولايات المتحدة بإعادة استخدام قواعدها العسكرية ،وعليه وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مع تركيا في آذار ١٩٧٦م تحصل بموجبها الاخيرة على مساعدات عسكرية "اسلحة" تبلغ قيمتها "بليون" دولار، مقابل فتح القواعد الاميركية ، الا ان الكونجرس رفض التصديق عليها بسبب ضغوط اللوبي اليوناني [١٤٨]. وبذا يبدو واضحا ان القضية القبرصية تعد احدى الوسائل المهمة في تنفيذ الاستراتيجية الامريكية تجاه تركيا.

نتيجة للحظر الاميركي توجه الرئيس التركي بولند أجاويد الى الاتحاد السوفيتي للحصول على معونات لأجل اقامة مشاريع صناعية ودفاعية ،وعقدت اتفاقية تعاون وصداقة بين البلدين ووقعت على الوثيقة السياسية مع الاتحاد السوفيتي في حزيران عام ١٩٧٨[١٤٩]،وبالرغم من ان الولايات المتحدة أثارت ضجة حول هذه الاتفاقية ،الا ان تركيا عدتها من حقها التصرف حسب ما تقتضيه مصلحتها.نتيجة لذلك اولت أدارة الرئيس الاميركي كارتر أهمية خاصة لتركيا ، وحاولت اقناع الكونجرس برفع الحظر العسكري عنها ، الا انه وافق على رفعه جزئيا في اواخر عام ١٩٧٨م .وعلى اساس ذلك عملا على تهدئة الامور وحل خلافاتهما ،فكلا الطرفين كان يدرك اهميته بالنسبة للطرف الاخر رغم توتر اجواء العلاقات بينهما،الا انها لم تكت للحد الذي تضعف العلاقة المتجذرة والمتشابكة التي تربطهما ، فضلا عن التطورات التي شهدتها البيئة الاقليمية لتركيا نهاية حقبة السبعينات من القرن الماضي. اهمها قيام الثورة في ايران عام ١٩٧٩م ، وسقوط الشاه ، والاحتلال السوفيتي لأفغانستان ،وأزمة الطاقة، واندلاع الحرب العراقية– الايرانية عام ١٩٨٠م .كل ذلك جعل من الضرورة بالنسبة للولايات المتحدة ان تشعر

بأهمية تركيا الاستراتيجية وعدها ركيزة اساسية يتوجب دعمها والمحافظة على العلاقات معها.[١٥٠] وعليه برزت اهمية تركيا وموقعها ومراكز الانصات المتقدمة الموجودة على اراضيها ، وازدادت اهميتها لاسيما مع قيام الجمهورية الاسلامية في ايران من العام ١٩٧٩ بعد زوال نظام الشاه الحليف الاستراتيجي لواشنطن في المنطقة وخسارة مراكز الانصات الاميركية في ايران[١٥١].، لذا عقدت الولايات المتحدة مع تركيا اتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع من العام ١٩٨٠ وبمقتضى ذلك تعهدت واشنطن بتحديث ودعم الجيش التركي والحفاظ على نمو واستقرار الاقتصاد التركي والسماح للطائرات الامريكية باستخدام الاجواء التركية في أنشطة الاتصالات الاستخبارية [١٥٢].فأبرمت الدولتان اتفاقاً عسكرياً مدة خمس سنوات تبدأ منذ عام ١٩٨٠ قابلة للتجديد و تم بموجبه زيادة المنشآت العسكرية الامريكية في تركيا مقابل زيادة المساعدات الممنوحة لها ، وعقدت في ١٩٨١عام اتفاقية جديدة بين البلدين لتحديث الجيش التركي [١٥٣].

ازدادت وتيرة هذا التقارب في العلاقات لاسيما بعد وصول توركت اوزال الى السلطة عام ١٩٨٣ اذ قامت الولايات المتحدة بمنح تركيا مساعدات بلغت (٩٣٩) مليون دولار لتحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد الكيان الصهيوني و مصر في الحصول على المساعدات الامريكية [١٥٤].وحتى عام ١٩٨٥م ،وتأسيسا على ماتقدم يتضح من مسار العلاقات الاميركية–التركية ان منحنيات العلاقة قد كشفت للغرب والولايات المتحدة اهمية تركيا في منطقة الشرق الاوسط بوصفها حلقة ربط بين الشرق والغرب ومرتكزا اتكأت عليه السياسة الاميركية في سياسة الاحتواء للشيوعية في الشرق الاوسط.فضلا عن اهميتها في توفير اكثر من ثلث المعلومات الاستراتيجية للولايات المتحدة عن الاتحاد السوفيتي ، ناهيك عن مركزها الدفاعي المهم للإنذار في حالة هجوم سوفيتي على منطقة الخليج العربي.[١٥٥]

زادت اهمية تركيا الاقليمية بالنسبة للاستراتيجية الاميركية واخذت ابعادا اوسع باتجاه الشرق الاوسط لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . تعد المتغييرات في العلاقات بين الدول سمة بارزة، وعليه فان مجمل التغييرات التي شهدها النظام الدولي لاسيما مابعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ، ليست جديدة عليه، لاسيما ان جوهر التغيير ينطوي على تبادل الادوار والمواقع مابين القوى التي لها القدرة على التأثير بشكل فاعل يؤدي الى استقرار واستمرار العلاقات الدولية مدة اطول. ان التغييرات التي نحن بصددها بدأت معالمها منذ العام ١٩٨٧م، نتيجة لسياسات الرئيس السوفيتي "ميخائيل غورباتشوف" حول اعادة بناء الاقتصاد والمجتمع السوفيتي.ويرى بعض الباحثين مثل جوزيف ناي"Joseph Nye Jp" ، ان التاريخ الحقيقي لبدء التغيير في النظام الدولي السياسي ، يرجع الى خريف عام ١٩٨٩م الذي شهد تفكك الاتحاد

السوفيتي وجمهورياته على اثر "الثورة المخملية" في تشيكوسلوفاكيا .وبانحسار النفوذ السوفيتي في شرق اوربا ، وماتبعها من انهيار سريع للاتحاد السوفيتي في كانون الاول ١٩٩١م.(١٥٦)

لاشك ان المتغيرات الاقليمية والدولية التي حدثت بعد عام ١٩٩٠ لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وحرب الخليج الثانية قد هيأت الفرصة للولايات المتحدة الامريكية لإقامة نظام دولي جديد، وذلك بحكم تفوقها السياسي والعسكري والاقتصادي في العالم، وبذا عملت الولايات المتحدة الامريكية لحمل النظام الدولي الجديد على الاخذ بقيمها الخاصة بنظام السوق الحر ودمقرطة العالم، وتحقيقا للمصالح الامريكية وحقوق الانسان وفقا للنظرة الامريكية.

ولعلنا لانعدو جانب الحقيقة اذا قلنا ان تركيا تشكل جزءا من النظام الدولي الجديد، وانها دولة فاعلة بعد الحرب الباردة بحكم ان اهميتها الاستراتيجية قد تغيرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واضعاف العراق عام ١٩٩١، وبذلك يرى الرئيس الامريكي بيل كلينتون في تركيا قائلا : ((ان تركيا ديمقراطية، علمانية، مستقرة وذات توجهات غربية قادرة على دعم جهود الولايات المتحدة الرامية الى تعزيز عوامل الاستقرار في البوسنة، وفي الدول حديثة الاستقلال وفي الشرق الاوسط وكذلك الى احتواء كل من العراق وايران، وينطوي ارتباطها المستمر بالغرب، وتأييدها لمجمل اهدافها الاستراتيجية في اكثر مناطق العالم حساسية على اهمية حاسمة اننا مستمرون في دعم دور تركيا الفعال والبناء في اطار كل من حلف شمال الاطلسي واوربا))(١٥٧).

وتأسيسا على ذلك، يتضح ان لتركيا اهمية كبيرة في الاستراتيجية الاميركية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تترتب اثارها المباشرة وغير المباشرة على رسم ملامح جديدة للعلاقات بين البلدين لاسيمامن خلال اهمية العامل الجغرافي التركي في العلاقات التركية–الامريكية.

ثالثا:– أهمية الموقع الجغرافي التركي في العلاقات الاميركية–التركية.

هناك مقومات وصفات ومؤهلات عدة لكل دولة وصفت على انها دولة مؤثرة في الاحداث العالمية في مدة زمنية طالت او قصرت ، ومن اهم هذه المؤهلات والصفات هو الموقع الستراتيجي الجغرافي ، لذلك فان تركية في موقع جغرافي استراتيجي هام جدا" ، لايختلف عليه اثنان ، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي تقع اراضيها في قارتين ، وهي بوابة اوروبا على العالم العربي والشرق الاوسط الذي هو مركز اهتمام العالم كله ، وكانت الحدود الشرقية ، لحلف الناتو مقابل الاتحاد السوفيتي سابقا . وهي بوابة لدول الجمهوريات التركية الحديثة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتشكل الممر والمعبر الاهم –ان لم يكن الوحيد– للغاز الطبيعي وبترول هذه الدول الى اوربا . فضلا عن ان موقع تركية متعدد المواهب ، فهي تطل بامتياز على منطقة البلقان ،

كما يضع موقعها الجغرافي منطقة بحر قزوين باقتدار تحت السيطرة الجغرافية ، كما ان جغرافيتها تحبس روسيا عند البحر الاسود ، بعد ان تمنع عنها مياه البحر المتوسط الدافئة .

يمثل الموقع الجغرافي التركي الشريحة الشمالية للشرق الاوسط ، وبتماس مع الحدود الشمالية لكل من سورية والعراق ، والحدود الشمالية الغربية لايران ، في تمازج استثنائي بين حضور المياه واليابسة في تشكيل الشخصية الجغرافية لتركيا .ولكل ذلك ادى الموقع الجغرافي الدور الاكبر في دخول تركيا الى حلف شمال الاطلسي (الناتو)؛ فشكلت جبهته الجنوبية الشرقية ، واستطاع الحلف عن طريق موقعها الجغرافي الضغط على الاتحاد السوفيتي السابق –ومن بعده روسيا– وموازنة نفوذ الغرب في القوقاز . لطالما شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية ، ولا تشذ المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة ، اذ يحاول صناع القرار في الدولة التركية استغلال هذا الموقع لبناء رصيد اقليمي والارتقاء به للتحول نحو العالمية .

تبدو تركيا في شكل لسان ضخم من اليابس يمتد في غرب اسيا نحو القارة الاوربية لتضم جزء صغيرا من اوربا "العاصمة التجارية استانبول Istanbul " في جنوب شرق قارة اوربا ، لذا يمكن اعتبارها دولة آسيوية اوربية ،وتمثل حلقة الوصل بين ثلاث قارات (آسيا ،اوربا ،وافريقيا)[١٥٨]. تقع تركية في النصف الشمالي من الكرة الارضية (ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية) فهي تقع تقريبا بين خطي الطول (٢٣، ٤٥) شرق خط جرينتش ،وبين دائرتي العرض (٣٦،٤٢) شمال خط الاستواء[١٥٩]. ويظهر على الاراضي التركية تأثيرات مناخية مختلفة بسبب الارتفاع والانخفاض عن مستوى سطح البحر وبسبب القرب والبعد عن المسطحات المائية (البحار)[١٦٠] . وتعد تركيا احدى دول الشرق الاوسط ذات المساحة الواسعة قياسا بالدول المجاورة ، فيبلغ طولها من الشرق الى الغرب حوالي "١٥٠٠ "كم ، بينما يصل عرضها من الشمال الى الجنوب الى حوالي "٥٥٠ "كم. ويبلغ اجمالي مساحة تركيا حوالي "٧٧٩,٤٥٢ "كم٢، ومنها "٧٥٥٨٥٥"كم٢ وهو مايشكل نسبة (٩٦،٩٦ %) في قارة آسيا "منطقة الاناضول"، ونسبة (٣،٤ %) منها في قارة اوربا "استانبول" ويعرف باسم"تراقيا".في حين تبلغ الحدود البرية لتركية حوالي (٢٧٥٣)كم،ويصل طول الحدود الساحلية لها الى حوالي (٨٣٣٣)كم[١٦١]. ولكنها تعد من المناطق المتوسطة الكثافة بالسكان ، فهي تحتل المرتبة (١٧) عالميا" من حيث تعداد السكان ، وأهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام على الصعيد الاقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية . اذ لايكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها لتأدية أدوار اقليمية ودولية كبيرة ، فلعدد السكان دور في ذلك[١٦٢].أما بالنسبة

لدول الجوار الجغرافي لتركية ،فيحيط بالموقع الجغرافي لتركية عشر دول آسيوية واوربية موزعة كالأتي:

أ- سبع دول في القارة الاسيوية ،وهي :روسيا الاتحادية عبر البحر الاسود في الشمال،وجورجيا،واذربيجان،وأرمينيا،وايران في الشرق،والعراق، ،وسورية في الجنوب.

ب-ثلاث دول في القارة الاوربية ،وهي :بلغاريا واليونان في الشمال الغربي والغرب على التوالي ،وجزيرة قبرص في الجنوب(١٦٣).

تعد تركيا احدى بلدان الشرق الاوسط والتي تطلق بصورة عامة على مجموعة الدول التي تتركز حول ملتقى القارات الثلاث ،اذ مثل الجزء التركي في اوربا "العاصمة التجارية استانبول Istanbul " عادة قسما من القارة الثالثة في الاقليم(١٦٤).

وتعد هذه المنطقة من اكثر المناطق الاستراتيجية في العالم ليس بسبب مواردها الاقتصادية لاسيما النفط بل بفضل موقعها الجغرافي ولهذا فهي منطقة حيوية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة والدول الغربية ،وان اية استراتيجية اميركية تعطي تركيا اهتماما واولوية لحماية تلك المصالح ،مما يتطلب استقرار النظام السياسي التركي بما يخدم مجمل الاهداف الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط .

مما لا شك فيه ،ان موقع تركيا الجغرافي يعد واحدا من العوامل التي حددت بها شخصيتها السياسية ونشاطها الاقتصادي وله اهميته الكبيرة ، لان الموقع الفلكي هو الذي يحدد التأثيرات المناخية وهذا يؤثر على مجمل العوامل الاخرى ،فوقوع تركيا في المنطقة المعتدلة الشمالية واحاطتها بالمياه من ثلاثة جهات وامتلاكها للممر الرئيسي الذي يربط البحر الاسود بالبحر المتوسط وفي ملتقى ثلاث قارات ،ووقوعها في قارتي اسيا واوربا مما اكسبها موقعا جغرافيا واستراتيجيا مهما بين دول الشرق الاوسط وحضاراتها والدول الغربية .لذا عدت تركيا ولاتزال المعبر الذي تمر به طرق الاتصال بين الشرق والغرب ،ونقطة التقاء خطوط المواصلات التجارية عبر العصور التاريخية المختلفة مما جعلها ميدانا للتنافس والصراع بين الدول الطامعة للسيطرة عليها والتحكم بموقعها المتميز ،الامر الذي عرقل تقدمها السياسي والاقتصادي(١٦٥).

اما في العصر الحديث فان الموقع القاري التركي جعل منها وحدة ذات تركيبة استراتيجية بالغة الخطورة والاهمية في الاستراتيجية العالمية لأنها تمثل الطريق الموصل بين نقطتي الارتكاز الحيوية (القلب الشمالي والقلب الجنوبي) للكرة الارضية لوقوعها في قلب الجزيرة العالمية التي تشتمل على قارات اسيا ،اوربا ،وافريقيا ،لذا ليس من المستبعد ان تنال تركيا بسبب موقعها القاري اهمية استثنائية في الافكار والنظريات الاستراتيجية منذ نهاية القرن الماضي وحتى

وقتنا وبالمستقبل ايضا[١٦٦] .ومما زاد من الاهمية الاستراتيجية لموقعها القاري هو اتصال هضبة الاناضول التركية بهضبة ارمينيا السوفيتية وبالهضبة الايرانية وبالأراضي العراقية والسورية ،اذ ان سلسلة جبال تركيا الشرقية المتصلة بجبال طوروس الممتدة من جنوبي تركية الى البحر المتوسط والمتصلة بجبال زاكروس الممتدة من العراق وايران الى الخليج العربي ،تشكل شبكة من الحواجز الطبيعية الممتازة[١٦٧]. اذ له انعكاساته الاستراتيجية المهمة باعتباره يشكل حاجزا جغرافيا مهما بين الاتحاد السوفيتي ومنطقة البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي ، فضلا عن مناعة اراضيها وكثرة تضاريسها مما يضفي عليها اهمية دفاعية خاصة تزيد من متاعب اية دولة تهاجمها ،الامر الذي ادى الى زيادة الاعتماد عليها كدولة وكقوة لها دورها المؤثر في تامين هذا الركن من العالم ، اذ اعتمدت كل من الكتلتين الكبيرتين عليها في تحقيق وفرض سياستها بعيدة المدى على كل من البحر المتوسط والشرق الاوسط والخليج العربي[١٦٨].

ومما زاد في اهمية الموقع القاري التركي لدى الولايات المتحدة والدول الاوربية الغربية هو عضويتها في حلف شمال الاطلسي وتمثيلها الجناح الجنوبي الشرقي للحلف ومجاورتها للاتحاد السوفيتي وللاراضي العربية وقربها من منطقة الخليج العربي ،وزيادة الاعتماد عليها من قبل الولايات المتحدة ودول الحلف بوصفها قوة لها دور مؤثر في تامين هذا الركن من الحلف .فضلا عن انشاء اكثر من مائة قاعدة للحلف فوق اراضيها منها (٢٦) قاعدة رئيسية ومحطات رادار وتجسس ومراقبة وانذار مبكر اميركية موجهة باتجاه الاتحاد السوفيتي والدول العربية لاسيما منطقة الخليج العربي[١٦٩] .ونتيجة لاهتمامات الولايات المتحدة المتزايدة بتركيا لكونها تشكل الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الاطلسي ،اذ ان الاحداث التي تمر بالمنطقة تؤكد اهمية تركيا بالنسبة لامن حلف شمال الاطلسي والمصالح الاميركية والغربية في الشرق الاوسط[١٧٠] .

وتعد تركية حلقة الوصل بين اغنى ثلاث مناطق نفطية في العالم ،هي مناطق قفقاسيا في الاتحاد السوفيتي ومنطقة نفط رومانيا ومنطقة الشرق الاوسط ولاسيما حقول نفط الخليج العربي[١٧١].وبدا هذا الاهتمام يتزايد من قبل الولايات المتحدة بتركيا لاسيما كونها اقرب دول حلف الناتو الى منابع نفط الخليج العربي اذ صرح الرئيس الاميركي في ٢٣ كانون الثاني ١٩٨٠ بان اية محاولة من جانب أي قوة خارجية لتحقيق السيطرة على منطقة الخليج العربي ستعد هجوما على المصلحة الحيوية للولايات المتحدة ،ومثل هذا الهجوم سيرد بأية وسائل ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية[١٧٢] . ولقرب الموقع التركي من حقول نفط الخليج العربي الغزيرة بإنتاجها واحتياطها ولكونها تفصل منطقة الخليج العربي عن الاتحاد السوفيتي ،ولزيادة اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي لأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية لذا فان هذا

الموقع التركي ذا اهمية حيوية للدول الغربية وسيبقى[١٧٣] .حرصت الولايات المتحدة على ان تجعل من تركية قوية اقتصاديا وعسكريا كأمر حيوي لتنفيذ مخططاتها في المنطقة العربية[١٧٤]. واعطائها دورا رئيسيا في المخططات الاميركية لتحويلها الى راس جسر للتدخل في منطقة الشرق الاوسط[١٧٥] .

وتأسيساً على ذلك ،فقد اخذ الدور التركي شكل النشاطات المشتركة التي قامت بها تركيا والولايات المتحدة مع بعض الانظمة العربية وبعض الدول الاعضاء في حلف الناتو ،واسند دورا كبيرا لتركيا خلال الاحداث التي برزت في عقد الثمانينات من القرن الماضي ،على اثر قيام النظام الايراني في حينه بالتهديد بإغلاق مضيق هرمز ،اذ اجريت مناورات مشتركة اميركية – تركية (بحرية وجوية) في اواسط اذار ١٩٨٣ في مناطق المضايق التركية وشرق البحر المتوسط ،ولمدة اثنى عشر يوما ،هدفها دعم الوجود الاميركي في منطقة الشرق الاوسط ،وتقدم المواقع العسكرية الاميركية باتجاه ايران والعراق من اجل التدخل الفوري اذا تطلب الامر ،واختبار التعاون العسكري الاميركي التركي خارج نطاق حلف الناتو .اذ ان دورها واضحا ومعروفا ضمن اطار الحلف الاطلسي ،ومن المرجح ان تؤدي تركيا دورا بارزا في هذه القوات لما تقدمه من قواعد وتسهيلات لها وقد تشترك في نشاطاتها للتدخل في منطقة الخليج العربي مستقبلا.وزاد النشاط الاميركي من قواعده ،كما اعتمدت الولايات المتحدة على تركيا لأهميتها للمواصلات الاثيرية والاعلام الاستراتيجي وكوسيلة للدعاية الاميركية في الشرق الاوسط (في ارسال اذاعات صوت اميركا)[١٧٦] .ان التوجه الامريكي نحو تركيا يعد من اولويات صانعي السياسة الخارجية الاميركية اذ ان الهدف الرئيس للولايات المتحدة الامريكية هو جعل تركيا منطقة نفوذ امريكية في هذه المنطقة المهمة من العالم.[١٧٧]فضلاعن الاهمية الاقتصادية لتركيا من خلال وجود العديد من الشركات الاستثمارية الامريكية داخل تركيا وذلك مما يؤدي الى عدم فسح المجال امام الشركات التركية بالاستثمار داخل تركيا وهذا مما يجعل تركيا معرضة بصورة كبيرة للضغط الاقتصادي الخارجي في عملية التقدم الصناعي.[١٧٨]

تتقارب – إذا جاز التعبير – الأهمية الإستراتيجية، والجيوستراتيجية لتركيا مع الاتحاد الأوروبي من منظور الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنهما يمثلان جسراً للإستراتيجية العسكرية الأمريكية العالمية، يتحقق معه تجاوب وتفاعل إستراتيجيتي المحيطين الأطلسي والهندي مع بعضهما. نتيجة لقناعة الولايات المتحدة الأمريكية بالأهمية الإستراتيجية لتركيا، فإنها توظفها لتحقيق التوجهات الأمريكية العالمية، وذلك على النحو الآتي[١٧٩]:

(١) فرض الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، وخاصة منطقة القوقاز، والمنطقة العربية بوصفها مناطق مصالح إستراتيجية تحقق لها السيطرة على مصادر الطاقة من النفط، والغاز الطبيعي. وفى هذا السياق قسمت أمريكا منطقة الشرق الأوسط إلى ثلاث دوائر أمنية، وتقع تركيا في الدائرة الأولى منها (دائرة مناطق المصالح الحيوية الرئيسية، والمناطق الإستراتيجية المهمة)، ضمن الدول الحليفة لأمريكا (إسرائيل . تركيا).

(٢) ضمان حرية الملاحة الآمنة للأسطول الأمريكي عبر الممرات الملاحية الدولية، خاصة عبر مضيقي "البوسفور والدردنيل " في بحر إيجة.

(٣) استغلال موقع تركيا في دعم الحزام الإقليمي الأخضر الأمريكي، والذي يهدف إلى إحاطة جنوب روسيا الاتحادية بطوق من الدول ذات الصبغة الإسلامية لمواجهة امتداد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وجنوب أوروبا، وذلك من خلال السيطرة على جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الخمس، ودول جنوب القوقاز الثلاث.

(٤) تحقيق الاقتراب الأمريكي من الحدود الدولية للدول الكبرى، سواء المنافسة (روسيا الاتحادية)، أو الصاعدة (الصين)، من خلال إقامة القواعد العسكرية الضخمة على الأراضي التركية.

(٥) تحقيق الوجود العسكري الأمريكي الدائم بأشكاله المختلفة في منطقة الشرق الأوسط (القواعد والتسهيلات العسكرية – التخزين الاستراتيجي للمعدات العسكرية ... إلخ)، وإقامة التحالفات (الائتلافات) العسكرية الأمريكية.

(٦) دعم مشروعات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في (الشرق الأوسط الكبير . الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا . الشرق الأوسط الجديد) بإعطاء تركيا دوراً محورياً في تلك المشروعات فيما يختص بالجانب السياسي الديموقراطي، تروج فيه تركيا لكل من الديموقراطية، والاعتدال الديني التركي (مفهوم الدولة العلمانية) في دول الشرق الأوسط الكبير[١٨٠]، لاسيما في الدول العربية والإسلامية، وذلك للارتباط الديني والعقائدي والمذهبي بين تركيا وتلك الدول.

(٧) دعم فكرة السيطرة الأميركية على قارة آسيا بوصفها بمثابة قلب العالم حالياً، بدلاً عن القارة الأوروبية قديماً.

(٨) أعطى موقع تركيا الاستراتيجي، القريب من منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي، ميزة إستراتيجية تسمح للولايات المتحدة الأمريكية . بحكم العلاقات الإستراتيجية الأمريكية– التركية . السيطرة على معظم الطرق البرية المباشرة، والمسارات الجوية إلى دول الخليج العربية، وإلى دول الجوار الجغرافي الآسيوية والأفريقية.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies2018 Volume: 8 Issue : 2
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

(٩)منح موقع تركيا الإستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم منظمة حلف شمال الأطلسي، العديد من القواعد البحرية والجوية، والتي تعد جزءاً حيوياً من البنية التحتية العسكرية، واللازمة لتحقيق الآتي:

(أ) تنفيذ مهام مراقبة التحركات العسكرية في دول الجوار الجغرافي لتركيا.

(ب) دعم أي مواجهة عسكرية محتملة بين الغرب والشرق، والتي من المنتظر أن تلعب تركيا دوراً رئيسياً فيها.

وبرزت الاهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية اكثر بعد بروز ((العدو الجديد)) بالنسبة لها وهو الاسلام الاصولي، اذ ان تركيا بموقعها الجغرافي القريب من ايران و افغانستان و بنظامها العلماني و اسلامها المعتدل قادرة على ان تؤدي دوراً كبيراً في عملية التأثير في ذلك التيار المتشدد . ناهيك عن امكانياتها من الناحية الجغرافية على تشكيل ((حاجز طبيعي و معنوي)) بين الشرق و الغرب المسيحي . [١٨١]اما بالنسبة لموقعها من الخليج العربي فلقد شددت الولايات المتحدة على اهمية ربط تركيا بمنطقة الخليج العربي ، بوصفها تشكل القاعدة الخلفية لحماية المصالح الامريكية فيها وربط القواعد العسكرية في سلطنة عمان و دولة البحرين بتركيا و دعما لمصالح الامن الاستراتيجي الامريكي في البحر الاحمر و الخليج العربي و البحر المتوسط على حد سواء من اجل ضمان وصول الواردات الامريكية من النفط و تعزيز مصالحها التجارية و المالية في المنطقة . فالأهمية الاستراتيجية من منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة جعل من تركيا طرفا لا يمكن الاستغناء عنه في هذه المنطقة الحيوية من العالم [١٨٢].

الخاتمة والاستنتاجات

بداية ،لابد من القول ان العلاقات الامريكية – التركية في اطارها الشامل أسبق من ظهور تركيا الحديثة. وتعود الى اوائل القرن الثامن عشر في عهد الدولة العثمانية التي تركت اثارها على دور الدولة في الشرق الادنى بصورة اوسع مما هو في اوربا،الا ان الولايات المتحدة الامريكية انتهجت خطوات اكبر للتقارب مع جمهورية تركيا الحديثة لاسيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانيةأخذت العلاقات التركية – الأمريكية منحنى ، بعد أن بدأت الولايات المتحدة في البروز كقوة عالمية في مواجهة الاتحاد السوفيتي الذي أصبح جاراً لتركيا التي كانت تبحث عن حليف قوي لحمايتها ، وكانت الولايات المتحدة هي الحليف المناسب لاسيماً وإنها كانت تسعى لمحاصرة النفوذ الشيوعي ، لذا أخذت العلاقات الثنائية في التطور بشكل كبير إبتداءاً من العام

١٩٥٠ وذلك مع وصول عدنان مندريس وحزبه الديمقراطي إلى السلطة . ففي أثناء الحرب الباردة كانت تركيا حاجزاً مهماً لمواجهة التوسع السوفيتي المحتمل في الخليج وعاملاً معطلاً لتقدم الجيش الأحمر تجاه السويس ، لذا أصبحت الولايات المتحدة أهم شريك تجاري لتركيا . ومن ثم تحولت تركيا إلى قوة دعم رئيسة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط .وأصبحت عضواً في حلف الناتو من العام ١٩٥٢ ومن ثم تحولت تركيا إلى قوة دعم رئيسة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط . ومع قيام الجمهورية الاسلامية في ايران من العام ١٩٧٩ تزايدت أهمية تركيا بعد زوال نظام الشاه الحليف الاستراتيجي لواشنطن في المنطقة .

تأسيسا على ذلك يمكننا القول،ان تاريخ العلاقات الاميركية –التركية طويل ومتشابك ابتدء بالتبادل التجاري والبعثات التبشيرية وانتهى الى علاقات تحالف سياسي وامني وعسكري، فضلا عن اقتصادي وثقافي، وبتمعن للمراحل المختلفة لتلك العلاقات ندرك ان هناك نوع من التفاعل الذي كان ينتقل بها من مستوى الى آخر أسمى درجة واكثر ترابطا ،معبرا عن محصلة لعلاقات ذات وتائر متصاعدة في تفاعلها تعاونيا بين الطرفين ، أفضت الى اضافات نوعية وكمية على مجمل علاقاتهما التبادلية . التي كانت لها انعكاساتها على الاوضاع السياسية للمنطقة بشكل عام وتأثيراتها فيها، بما يخدم مصالحهما المشتركة من ناحية، ومصلحة كل طرف على حده من ناحية اخرى، في حدود نسبية حرص كلا الطرفين على عدم تجاوزها حفاظا على استمرار العلاقات بينهما.ولاشك في ان العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا قامت على ثوابت شكلت الاساس لطبيعة تلك العلاقات وتطويرها والارتقاء بها الى الحدود التي تحقق الاهداف التي قامت من اجل خدمتها لكلا البلدين.

الهوامش

(١)مع بداية القرن السابع عشر كانت علامات التدهور على كافة الاصعدة واضحة في الدولة العثمانية لاسيما سياسيا ، ادى ضعف السلطة المركزية التي يمثلها السلطان الى تفشي الخلافات والصراعات السياسية بين القوى السياسية والعسكرية ، وتدني هيبة الدولة واهتزاز بعض الاقاليم مثل مصر في عام ١٨٢٠م على يد محمد علي باشا. فضلا عن تدهور النظام الاقطاعي ، وضعف الانضباط الصارم للانكشارية وولائها . اما اقتصاديا فتوالت الازمات الاقتصادية وتفاقمت بسبب سوء الادارة وفقدان نظام الضرائب لفاعليته من جهة، ومن جهة اخرى ، كان لتأسيس المحطات التجارية الاوربية في المحيط الهندي اثرها في خلخلة الانماط التجارية بين الدولة العثمانية والعالم في كل من آسيا واوربا .فضلا عن ذلك اكتشاف اميركا من قبل الاوربيين ادى الى تدفق الذهب والفضة على دول البحر المتوسط ، الامر الذي تسببفي زعزعة الاستقرار المالي والاقتصادي للامبراطورية .كما جاءت الثورة الصناعية في اوربا وتطور العلوم بتأثيرات كبيرة ومهمة مما ادى الى تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies2018 Volume: 8 Issue : 2
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

الاوربية والتي نجم عنها زيادة النفوذ الاقتصادي والسياسي الاوربي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في القسطنطينية والاقاليم التابعة لها مما اتاح للقوى الاوربية امكانات وفرص التدخل في شؤون الامبراطورية وسياستها الداخلية والخارجية . ناهيك عن حدة الصراع العسكري معها الذي فرض عليها في النهاية التخلي عن غالبية الاقاليم والاراضي التي كانت تابعة لها.لمزيد من التفاصيل ينظر: Albert Hourani,Arabic Thought in The Liberal Age 1798–1939,Royal Institute of International Affairs, Oxford University press,G.B.1962.pp.34–60 .

(٢) Dudley Stamp, A Regional and Economic Geography,11 th. Ed. Methuen,G.B.1962,p.74.

(٣) ولد في مدينة سالونيك في تركيا عام ١٨٨١، تخرج في الكلية الحربية في استانبول عام ١٩٠٥ وفي عام ١٩١٠ سافر إلى فرنسا ضمن بعثة عسكرية، ثم قاتل في طرابلس الغرب (ليبيا) خلال الحرب الايطالية عام ١٩١١، شارك في حرب البلقان عام ١٩١٣، وعين ملحقا عسكريا في صوفيا فيما بعد. اصبح قائدا للفرقة (١٩) في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الاولى، ولتميزه في القتال عرف بـ(كمال باشا) قاد حرب الاستقلال الوطنية فيما بعد وتأسيس دولة تركيا الحديثة بعد عقد معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، ثم اصبح رئيسا للجمهورية، اجرى اصلاحات كثيرة في البلاد ذات طابع غربي هدفت إلى فصل تركيا عن ماضيها العثماني، وكان متطرفا في ذلك، إذ دعم الاتجاه التحديثي في تشريعات قانونية وصلت لحد الملبس. استمر حكم مصطفى كمال الذي لقب بـ(اتاتورك) أي ابو الاتراك، حتى وفاته عام ١٩٣٨. لمزيد من التفاصيل ينظر: اسماعيل نوري حميدي، سياسية التحديث في تركيا في عهد كمال اتاتورك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد ، جامعة بغداد١٩٨٩ ؛ مصطفى الزين، اتاتورك وخلفاؤه، ط١، بيروت، ١٩٨٢، ص١١١–١١٣؛ تأليف ضابط تركي سابق، الرجم الصنم، ترجمة عبد الله عبد الرحمن، مطبعة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٧٨، ص٥٧؛ محمد زكي عبد القادر، الحرية والكرامة الانسانية، القاهرة، ١٩٥٩، ص٢٣٤؛ محمود شاكر ، تركيا ، المكتب الاسلامي ، ط٧، بيروت ، ١٩٨٢، ص٦٩؛

IsmetBozbag, Bitmryenkavga: Ataturk– Inonu, Inonu– Bayar, Istanbul, 1993,s.11–78

(٤) J.C.Hurewitz,Diplomcy in the Near and MIDDLE East–A.Documentary Record: (1914–1956. Vol.11, Van Nostrand, Canada 1956,pp.119–120؛ لمزيد من التفاصيل ينظر: فاضل حسين، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية(القاهرة، ١٩٦٧)، ص ص٢٢–٢٥.

(٥) Adam Watson ,Diplomacy The Dialogue Between States,Methuen,London 1982,p18.

(٦) Peter Wales,World Affairs Since 1919,2nded .,Methuen,G.B.1967,P.64.؛ نبيل محمد سليم، تطور العلاقات التركية– الاميركية ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،١٩٩٧،ص٢.

(٧) أكد هذا المبدأ على عدم التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى (الأوربية خاصة) ولاتسمح الولايات المتحدة من جانبها بأي تدخل خارجي في شؤونها أو شؤون أمريكا اللاتينية لأن ذلك يمثل خطراً على أمن وسلامة الولايات المتحدة . لمزيد من التفاصيل ينظر : نوري السامرائي، " مبدأ مونرو : حقيقته وأهدافه "، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٤٠، السنة ١٤، ١٩٨٩، ص ١٣٧ – ١٤٢.

(٨) توماس ، أي .برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع الشرق الاوسط ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، المجلد الاول ، بغداد ، د.ت،ص٢٠.

(٩) Peter Wales,op,Cit,p.64.

(١٠) كمال مظهر احمد، اضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط، سلسلة دراسات رقم (١٦٠) وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨، ص٤٠.

(١١) هناك تعريفات مختلفة لمصطلح " الشرق الأوسط " ، فيرى البعض أنه يضم جميع البلاد العربية (باستثناء المغرب وموريتانيا) فضلاً عن تركيا . ويرى البعض الآخر أنه يشمل معظم شمال أفريقيا ويستبعد إيران . ويشمل " الشرق الأوسط " المعرّف بهذه الطريقة كافة المناطق الآفرو آسيوية التي شكلت – سابقاً – جزءاً من النفوذ السياسي العثماني وهي : (١) المناطق التي كانت تُدار مباشرةً من استانبول (٢) المناطق التي كانت اسميا جزءاً من الدولة العثمانية ولكنها تتمتع بحكم ذاتي فعلي (كالجزائر حتى عام ١٨٣٠ ، طرابلس حتى عام ١٨٣٥ ، تونس حتى عام ١٨٨١ ومصر حتى عام ١٨٨٢) ، (٣) المناطق التي خسرتها الدولة العثمانية لصالح السيطرة الأجنبية لكنها لم تتنازل عنها شرعياً (كالجزائر ، تونس ، مصر ، السودان المصري – الإنكليزي ، ليبيا) ، (٤) المناطق التي خضعت لحماية أوربية مثل لبنان منذ أربعينات القرن التاسع عشر . (٥) تلك المناطق التي لم تذب فعلياً في الدولة العثمانية ولكنها موجودة ضمن النفوذ السياسي العثماني (معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية) و"الشرق الأوسط" ، كمصطلح جيوسياسي ، في الواقع هو تسمية ابتدعها الغرب " أوربا تحديدا " لوصف المنطقة الواقعة بين أوربا الشرقية ،التي أطلقوا عليها تسمية " الشرق الأدنى " وبين بلاد الصين وما حولها التي أطلقوا عليها تسمية " الشرق الأقصى " وهم ينطلقون من رؤية استعلائية ترى في بلادهم وكأنها " مركز العالم " كما وصفها بذلك المؤرخ الإنكليزي المشهور أرنولد توينبي ، وأن ما حولهم من بلاد إنما هي تابعة لها أو " غائصة في رمالها " .

. لمزيد من التفاصيل أنظر :

– ل. كارل براون ، السياسة الدولية والشرق الأوسط : قواعد قديمة لعبة خطيرة ، ترجمة : عبد الهادي حسن جياد ، مراجعة سعد ناجي جواد (بغداد ، ١٩٨٧) ، ص ص ١٥–١٦ .

Stephen H. Longrigg, The Middle East: A Social Geography (London, 1963), PP.75

(١٢) فاضل زكي محمد ، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي (بغداد ، ١٩٦٨) ، ص١٩ .

(١٣) غيداء سعيد عبد المجيد، العلاقات التركية– الامريكية ١٩٩١–٢٠٠٥ ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،٢٠٠٧،ص٧.

(١٤) المصدر نفسه،ص٧.

(١٥) Harry N. Haward, " The Bicentennial in American – Turkish Relations ", Middle East Journal, Vol.30, No. 3, Summer 1976, PP. 292-293.؛ الامتيازات الاجنبية في جوهرها هي تلك المعاهدات و الممارسات و الاتفاقيات التي تمتع بها الاجانب القادمون الى تركيا بموجبها بامتيازات قضاءية و اقتصادية و دينية .. وتعتبر معاهدة سنة ١٥٣٥ المعقودة بين فرنسا و الدولة العثمانية على عهد فرانسوا الاول و سليمان القانوني اساس جميع الامتيازات الاجنبية في تركيا وغيرها من معاهدات الامتياز المعقودة مع بريطانيا سنة ١٥٧٩ وهولندا سنة ١٥٩٨ و المجر سنة ١٦١٥ و روسيا ١٧٠٠ و مملكة نابولي سنة ١٧٤٠ و الدنمارك سنة ١٧٥٦ و اسبانيا سنة ١٧٨٢ و امريكا سنة ١٨٣٠ . لمزيد من التفاصيل ينظر : خليل اسماعيل الحديثي ، المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم دراسة قانونية سياسية ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٨٧–٨٨ .

(١٦)حنا عزو بهنام، " تغلغل النفوذ الامريكي في تركيا العثمانية ١٨٣٠–١٩١٤"، اوراق تركية ، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل،العدد ١٣ ، ٢٠٠٠، ص١٢٣.

(١٧)توماس أ. برايسون، العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الاوسط ١٧٨٤–١٩٧٥، ترجمة دار طلاس للدراسات والنشر والترجمة ، ١٩٨٥، ص٥٦.

(١٨) غيداء سعيد عبد المجيد، المصدر السابق ،ص٩؛لمزيد من التفاصيل عن القناصل وكيفية تعيينهم ينظر: J.C .Hurewitz ،Diplomacy in the Near and MiddleEast :A DocumentaryRecord ، 1535-1914 ،Vol.I (NewYork،1956),PP. 102- 105.

(١٩) المصدر نفسه،ص٩.

(٢٠) لقمان عمر محمود،المصدر السابق،ص١٠.

(٢١)لقد ابدت الدولة العثمانية مقاومة شديدة ضد معاهدة برلين الذي ضمنت و بموجب البند (٦١) الدفاع عن وجود الارمن وبناء ملاذ امن لهم . وعدت الدولة العثمانية ذلك نوعاً من الحكم الذاتي للارمن بحيث قامت منذ ١٨٨٥ بقمع الحركة الارونية الى ان وصل بين (١٨٩٤–١٨٩٦) بتدمير خمس قرى في نواحي ساسون وفي جميع مناطق قاطني الارض من تالوري (دالوريخ) . سلام ناوخوش، اختلال و تقسيم كردستان ، مكتب التفسير ، اربيل ، ٢٠٠٢ص٥٧. وللمزيد من التفاصيل حول هذه القضية ينظر :جان شرق، القضية الارمنية في السلطة العثمانية ، مركز الدراسات الارمنية ، بيروت ١٩٩٧ و غسان العزي ، المجزرة الارمنية وثائق من الارشيف الدولي . مركز الدراسات الدولية ، بيروت، ١٩٩٨. تذكر بعض المصادر أن هذه (المذابح) حدثت في سامسون ، وأن " المبشرين " لم يكونوا وحدهم المسؤولين عن إثارة " الشعور القومي " لدى الأرمن وتحريضهم على الثورة ضد السلطات العثمانية التي اتخذت إجراءات صارمة ضدهم ، وإنما كان ذلك الشعور لدى الأرمن يعود ،غالبا، إلى تأثيرات روسية وفرنسية بهدف إضعاف الدولة العثمانية. للتفاصيل ينظر: برايسون ، المصدر السابق ، ص ٤٦.

(٢٢)في العقد الثالث من القرن التاسع عشر تجول في بلدان الشرق الاوسط مبشرون موفدون من جمعيات وهيئات بروتستانية انكليزية و امريكية لدراسة احوال السكان و توزيع الكتاب المقدس و القيام بالوعظ ثم اخذت هذه

المؤسسات تنشئ لها مراكز و محطات رئيسه و فرعية في هذه المنطقة بهدف تحويل ابنائها الى البروتشتانية و لتحقيق اهدافها استخدمت الوسائل التبشيرية التقليدية كافتتاح المدارس للبنين و انشاء المكاتب و المستوصفات و المستشفيات و تشيد دور العبادة . وقد قامت ارسالية المجلس الامريكي بالتخلي عن محطة الموصل في ١٨٤١ وحلت محلها في عام ١٨٤٥ ارسالية الكنيسة الاسقفية في الولايات المتحدة الامريكية باشراف القس هو ارتبو سادت كيت المقيم في استنبول . اسس في ١٨٥٠ الارسالية الانورية في ولاية ماردين و ديار بكر . و للمزيد راجع .

–Harithyoussef,protestants and Al angeleon in Iraq , on International Net Information . (Http://www.al mawasem.net–index39 file\CA8D4zcx) (Internt)؛ثائر الدوري، التنصير الامريكي في بلاد الشام ١٨٣٤–١٩١٤ ، الشبكة الدولية الدولية للمعلومات (الانترنت) .

[٢٣]غيداء سعيد عبد المجيد،المصدر السابق ،ص١٠.

[٢٤]كمال مظهر احمد،المصدر السابق،ص٤١.

[٢٥]توماس أ . برايسون ، المصدر السابق، ص١٤١؛غيداء سعيد عبد المجيد،المصدر السابق ،ص١١.

[٢٦]تقوم سياسة العزلة نظريا على الافتراض القائل بان حفظ امن واستقلال الدول يتحقق من خلال العمل على الحد من مستوى تفاعلها مع العالم الخارجي، اذ تعمل الدول على البقاء على هامش التفاعلات متجنبة الانزلاق الى مواقف قد تفرض عليها انتهاج سلوك نشط او تبني مواقف حاسمة ازاء القضايا او المشكلات التي تتسم بكثافة التفاعلات، وهكذا تتبنى الدول التي تنتهج هذه السياسة نهجا انفراديا في سلوكها الخارجي، ومن ثم تعمل على تجنب الارتباط بتحالفات مع الدول الاخرى، بحيث تقتصر سياستها الخارجية على اضيق نطاق ممكن، وتعد الولايات المتحدة الامريكية ابرز من طبق هذه السياسة. لمزيد من التفاصيل ،ينظر: ممدوح مصطفى محمد ، سياسات التحالف الدولي ، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٥٣–١٥٤

[٢٧] لقمان عمر محمود احمد، العلاقات التركية– الامريكية ١٩٧٥–١٩٩١ ،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الاداب،جامعة الموصل، ٢٠٠٤ ،ص١٣.

[٢٨]توماس.أ.برايسون، المصدر السابق ،ص٩٢؛

Stanford J.Shaw ,History of the ottmon Empire and Modern Turkey , Vol–11,cambridge university press,1977,P.76

[٢٩]نبيل محمد سليم ، المصدر السابق ،ص١٨؛

Isaiah Friedman,The Question of Palestine 1914–1918 ,Routledge&Kegan,London 1973,p.211.

[٣٠] نبيل محمد سليم،المصدر نفسه،ص١٨؛34 – Evans , Op.cit, PP. 344)

نص امتياز جيستر على انشاء سكة حديد تمتد من حلب الى ميناء الاسكندرية على البحر المتوسط ، وفي عام ١٩٠٩ ، توسع الامتياز ليشمل خطا الى مدينة السليمانية ، مع الحق في استثمار الترسبات المعدنية على طول الخط ، كما انه كان يهدف الى الوصول الى منابع النفط في كركوك ، ينظر: حنا عزو بهنام ، المصدر السابق ، ص١٢٧.

(٣١) لقمان محمود عمر،المصدر السابق ،ص١١.

(٣٢)) تزامن مع ظهور الحركة الوطنية وتطورها ظهور اتجاه مؤيد لإقامة انتداب أمريكي على تركيا ، مثله العديد من التجمعات والأحزاب ؛ ففي استانبول تأسست " رابطة الصحافة العثمانية " التي أكدت على " حق كل شعب متنصر أو مهزوم في تقرير مصيره " وأن " من حق الشعب التركي الحصول على المساعدات المادية والمعنوية من قوة أجنبية كضرورة ملحة وأن هذه المساعدة لن تأتي إلاّ من الولايات المتحدة بقبولها الوصاية على تركيا " . وفضلا عن الرابطة السابقة ، تأسس في العاصمة العثمانية استانبول أيضا " الحزب الديمقراطي الاجتماعي العثماني " وضم في عضويته (٨) آلاف شخص ، وأكد على " أن تطبيقا كاملا لمبادئ ويلسون هو الطريق الوحيد الذي يستطيع أن يحل المسألة التركية ومتعلقاتها " .لقمان عمر محمود، المصدرنفسه ،ص١٤؛ لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨–١٩٨٠، في كتاب تركيا المعاصر، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ،١٩٨٧، ص٢٩.

(٣٣) لقمان محمود عمر، المصدر السابق،ص١٤.

(٣٤)احمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩–١٩٣٨،دار الحرية ، بغداد، ١٩٩٠، ص١٩.

(٣٥) المصدر نفسه،ص١٩.

(٣٦) كان التقسيم على النحو الآتي: تأخذ روسيا القسطنطينية والمضائق التركية ويكون العراق وفلسطين من حصة بريطانيا وتستولي فرنسا على سوريا وجزء من الأناضول. لمزيد من التفاصيل ينظر: برايسون ، المصدر السابق ، ص٩٦.

(٣٧) نبيل محمد سليم، المصدر السابق،ص١٩.

(٣٨) Evans, Op.cit, P.142.

(٣٩) نبيل محمد سليم ، المصدر السابق،ص١٩. لمزيد من التفاصيل حولتقرير هذه اللجنة ينظر: J.C. Hurewitz,op,cit,pp.66–74.

(٤٠)توماس.أ.برايسون،المصدر السابق ،ص١٠٦–١٠٧.

(41)Elizabeth Monroe,Britains Moment in The Middle East 1914–1971,Catta & Wendus,London,1981,p.74.

(٤٢)نبيل محمد سليم، المصدر السابق ،ص٢١.

(٤٣) وقفت الولايات المتحدة إلى جانب تركيا في مطالبتها بولاية الموصل عندما عرضت المشكلة أمام مؤتمر لوزان الثاني بوصف أن بقاء الموصل تحت السيطرة التركية سيجعلها مفتوحةً أكثر أمام الرأسمال الأمريكي. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر :

فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلوماسية البريطانية – العراقية – التركية وفي الرأي العام، ط١(بغداد ، ١٩٦٧) ، ص ٢٤–٥٢ .

(٤٤) لمزيد من التفاصيل ينظر: فاضل حسين، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية(القاهرة، ١٩٦٧)، ص ص٢٢–٢٥.

(٤٥) حصلت تركيا بموجب معاهدة لوزان على استقلالها وسيادتها على جميع الاراضي و الممتلكات بما فيها منطقتي ترافيا الغربية وكليلكيا و السيطرة على منطقة الدردنيل شريطة ان تبقى منزوعة السلاح وعلى بعض جزر بحرايجه و اقليم ازمير . وعدت جميع الامتيازات التي كان الحلفاء يتمتعون بها في الامبراطورية العثمانية منتهية ، لمزيد من التفاصيل ينظر:

GeoffregLewis,Turkey,Thirdedition,FrederickA.Praeger Publisher ,New Yourk,1965.P75-76

-Jacob CalmanHurewitz,Diplomacy in the near and Middle East ,New Yourk,1972,Vol.11,P.82

(46)HamitBitu"New Development in Turkish Foreign Policy",The Atlantic community Quarterly,Vol.15,washington,1977,P-350

(٤٧) تركيا ،صعوبات وافاق، تقرير للجنة الفرعية لاوربا والشرق الاوسط التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الاميركي، دائرة الشؤون الخارجية والدفاع القومي، ادارة ابحاث الكونجرس في اذار ١٩٨٠ ، ترجمة ،مؤسسة الابحاث العربية ،دراسات استراتيجية رقم"١٢"، بيروت، ١٩٨٠، ص١٦.

(٤٨) بموجب ميثاق مونترو اصبحت تركيا تسيطر على مضايق البحر الاسود وأقرت شكل القواعد التي تحكم استخدامها من قبل تركيا للقوى البحرية كافة.

(٤٩) Norman Hill,InternationalPolities,NewYork;Harper And Row,1963,p.239.

(٥٠)جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٤، ص٥٤٠-٥٤٢.

(٥١)توماس.أ.برايسون، المصدر السابق،ص١٣٠.

(٥٢) لقمان محمود عمر،المصدر السابق،ص١٩.

(53)PualE.Zinner,Documents on American Foreign Relation,1956,New York,1960,p.396.

(٥٤)تلقى رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو في حزيران ١٩٦٤ رسالة من الرئيس الاميركي ليندون جونسونجاء فيها((ان اي تدخل تركي في قبرص سوف يؤدي الى اشتباك عسكري بين القوات اليونانية والقوات والتركية وهو امر قد يؤدي الى تدخل سوفيتي)) لمزيد من التفصيل ينظر:

(٥٥) المصدر نفسه ،ص١٩.

(56)U.SCongress,House of Representative,Turkeys Problems and Prospects;Implications for U.S Intersts Washington D.C:GovernmentPrinnnnnnting Office 1980,p.28.

(٥٧)بيتر تايلور وكولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان واسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٢، ص٨٧.

(58)George Lancowski ;The Middle East in the World affairs,4th Edition ,Ithaca,Cornell University Press, 1980,pp.134-136.dyc

(٥٩) احمد نوري النعيمي،تركيا وحلف شمال الاطلسي،المطبعة الوطنية،عمان،١٩٨١،ص٤٨-٥٠.

(٦٠) كمال المنوفي،تطور العلاقات السوفيتية-التركية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة ،العدد٢٤ في نيسان ١٩٧١،ص١٨. تمثلت هذه المطالب بتخلي تركيا عن منطقتي قارص وأردهان،و إقامة قاعدة عسكرية سوفيتية في البسفور. فضلا عن تعديل ميثاق مونترو للمضائق لصالح الاتحاد السوفيتي. واجراء تعديلات على معاهدة الحدود بلغاريا في تراقيا الغربية . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Soviet Claims , Op.cit , PP. 245-46. -

- Kemal H. Karapat, Turkish Soviet Relation in: Kemal Karapat (ed), Turkey's Foreign Policy in Transition 1950 – 1974 (Leiden, 1975), PP. 74-75.

(٦١) عبد الوهاب بكر ،"تركيا والصراع العربي الاسرائيلي"،في كتاب العلاقات العربية –التركية من منظور عربي، ج١،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ، ١٩٩١ ،٢٨٧.

(٦٢)جورج كيرك،المصدر السابق،ص١٠-١١.

(٦٣) غيداء سعيد عبد المجيد،المصدر السابق،ص١٧؛احمد نوري النعيمي،تركيا وحلف شمال الاطلسي،ص٧٩.

(٦٤) غيداء سعيد،المصدر نفسه،ص١٨.

(٦٥) فرانك تاجو،سياسة تركيا الخارجية بين الشرق والغرب،ترجمة مركز البحوث والمعلومات،بغداد،١٩٨٥، ص٨؛

Steven L.Spiegel.The Middle East And Westren Alliance Turkey in Crisis:Implication for the Atlantic Allitiance-CiroElloiottZoppo University of California,Losangeles 1982,p.168.

(٦٦)مروان بحيري، السياسة الامريكية والشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٥٥.

(67)FerozAhmad,The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975 ,The Royad Institute of International Affairs by Churst&Company ,London,1977,p.389.

(٦٨)

(٦٩)

(٧٠) لقمان محمود عمر،المصدر السابق،ص٢٥،

(٧١) احمد نوري النعيمي،المصدر السابق،ص٨٨-٨٩؛ سيزائيأوركونت ، العلاقات العسكرية الأمريكية – التركية ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات (بغداد، ١٩٧٨) ، ص٩٧-٩٨.

(٧٢)نبيل محمد سليم يونس، المصدر السابق ،ص٢٧.

(٧٣) نبيل محمد سليم يونس،المصدر السابق،ص٢٧.

(٧٤) ريتشارد غريميت وألن ليبسون ، تركيا : صعوبات وآفاق ، دائرة الشؤون الخارجية والدفاع القومي ، إدارة أبحاث الكونغرس الأمريكي ، نشرة مؤسسة الأبحاث العربية ، سلسلة دراسات إستراتيجية (١٢) ، (بيروت، ١٩٨٠)، ص ص١٧–١٨.

(٧٥) ولد في ازمير عام ١٨٨٤. تخرج من الكلية العسكرية في استنابول عام ١٩٠٦. شارك في ثورة الاتحاديين ١٩٠٨، ثم اصبح قائداً للجيش في الاناضول الشرقية خلال الحرب العالمية الاولى. وفي عام ١٩٢١ قاد قواته في محاربة اليونانيين، ثم ترأس الوفد التركي في مؤتمر لوزان ١٩٢٢–١٩٢٣، اصبح رئيساً للوزراء في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ بعد اعلان جمهورية تركيا، ثم تولى رئاسة الجمهورية بعد وفاة اتاتورك عام ١٩٣٨، توفي في انقرة في ٢٥ كانون الاول ١٩٧٣. للتفاصيل ينظر:

IsmetBozbag, Bitmryenkavga: Ataturk– Inonu, Inonu– Bayar, Istanbul, 1993,p.76.

(76) Kamal H–Karpart, Turkey's polictics the transition to Amultparty system, princetion–New Jarcy, Prinetion University Press, 1959. p. 187–190.

(٧٧)جورج كيرك، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية، ج١، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٩٠، ص١٠–١١. لمزيد من التفاصيل ينظر :

GefferyWaraen,"The Truman Doctrine and the Marshall Plan", International Affairs , Vol. 5 , No.1, January 1964 , PP. 86–89 ; Brockway , Op.cit , PP. 124–25 .

(٧٨) محمد شاكر مشعل ،اثر مشكلات مابعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥–١٩٦٥ ،اعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية–التركية "،مركز حراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطاليسلسلة دراسات رقم(٩)،طرابلس،١٩٨٢،ص٧٢٢.

(٧٩) نقلا عن لقمان محمود عمر،المصدر السابق،ص٢٦. ومما يؤكد هذه الحقيقة الوثيقة رقم (٦٨) الموجودة في ملفات مجلس الأمن القومي الأمريكي التي يرجع تاريخها إلى عام ١٩٥٠ ؛ حيث تكشف هذه الوثيقة عن حقيقة أن الولايات المتحدة التزمت في نهاية الحرب العالمية الثانية بتطبيق إستراتيجية محدودة حتى لو لم يكن هناك اتحاد سوفيتي يلعب دور المنافس الإيديولوجي والجيوبولتيكي ، وهذه الإستراتيجية تهدف من حيث المبدأ إلى " خلق مناخ عالمي يستطيع النظام الأمريكي في ظله أن يبقى ويزدهر " ، بل أن الوثيقة قالت صراحة " أن السعي لإقامة مجتمع دولي (صحي) هو السياسة المستحسن إتباعها حتى لو لم يكن هناك تهديد سوفيتي " ويؤكد هذا الأمر باحثان أمريكيان كبيران هما كريستوفر لين وبنجامين شوارتز في دراسة لهما في مجلة "Foreign Policy " الأمريكية بعنوان " هيمنة أمريكية بلا عدو" قال الباحثان إن : " من سخرية الأحداث أن وجود الاتحاد السوفيتي كان ضرورياً لنجاح فكرة واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية عن نظام دولي يقوم على أساس القوة الأمريكية المتفوقة . ولم يكن لهذا الهدف علاقة بوجود دولة تحمل أسم (الاتحاد السوفيتي) ، ولم يكن هناك أي ارتباط بينه وبين أي سياسات سوفيتية جارية أو متوقعة " وحسب الباحثان لين وشوارتز فإن : " سياسة الأمن الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية لم تقتصر على احتواء السوفيت وكل ما حدث أن الحرب الباردة أتاحت زخماً قوياً لإستراتيجية التفوق التي وجهت ضد الاتحاد السوفيتي ونصف الكرة الغربي على السواء في وقت واحد . فحققت واشنطن هدفين مهمين : احتواء العدوين السابقين ألمانيا واليابان ، وتولد مسؤولية صيانة السلام في

أوربا الغربية وشرق آسيا ، الأمر الذي كان مفتاح إقامة نظام اقتصادي عالمي مفتوح والحفاظ عليه الأمر الذي كان يعد حيوياً للرخاء الأمريكي " . لمزيد من التفاصيل ينظر :

– شوقي أبو شعيرة ، " الإستراتيجية الأمريكية ما بعد الحرب الباردة " ، مجلة قضايا دولية(إسلام آباد) ، العدد ٢٨١ ، السنة ٦ ، ٢٢ أيار ١٩٩٥ ، ص ص ٢٢–٢٣ .

(٨٠) احمد جاسم ابراهيم الطائي ، موقف تركيا من قضايا ومشكلات المشرق العربي١٩٦٧–١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الاداب جامعة البصرة،٢٠١١،ص١٤. حلف شمال الاطلسي: هو منظمة دفاعية نشأت في ٤ نيسان ١٩٤٩ بين الولايات المتحدة الامريكية واوربا الغربية لحماية الامن الاوربي من التهديد الشيوعي الذي حل باوربا نهاية الحرب العالمية الثانية من قبل الاتحاد السوفيتي، وقد جاء الحلف على أثر اتباع الولايات المتحدة سياسة الحصر لتطويق الاتحاد السوفيتي. للتفاصيل ينظر: مجموعة باحثين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص١٣٣ ؛ احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١، ص١٦–١٧؛

Ference A. Vali, The Turkish straits and NATO, stand ford hover institution press, 1972, p. 76; George Mc Ghee, The US– Turkish– NATO–middle east connection, New York, 1990, pp. 129–132;

اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ط٢، جامعة الكويت، بيروت، ١٩٧٩، ص٢٤٦–٢٥٤؛ عبد المناف شكر جاسم النداوي، العلاقات العراقية– السوفيتية ١٩٤٤–١٩٦٣، ط١، مطبعة الحكم المحلي، بغداد، ١٩٨٠، ص٨٢.

كانت الدول الغربية ترمي من وراء قبول انضمام تركيا إلى حلف شمال الاطلسي تحقيق مجموعة اهداف:

– الوصول إلى ابار البترول التي تمتلكها المنطقة العربية والخليج العربي وكذلك الهيمنة على المنطقة العربية ككل باعتبارها جسرا يربط ما بين قارتي اسيا وافريقيا فضلا عن صيانة السلم في حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط لما لها من اهمية استراتيجية للدفاع عن العالم الغربي واخيرا تقوية الجناح الشرقي لقوات حلف شمال الاطلسي. لمزيد من التفاصيل ينظر: النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، ص٢٥–٢٦؛ صباح محمود محمد، "التحدي الامبريالي الصهيوني والموقف التركي المطلوب"، مجلة شؤون تركية، العدد الاول، مايس ١٩٨٥، ص١٣.

(81)Ali Karaosmanoglu, Turkey and the Southern Flank: Domestic and External Contents in : John Chipman , NATO'S Southern Allies (London and NewYork, 1987) , PP. 295–297

(82)Feroze Ahmed,op,cit.393;

(83)D.A.R ustow,"Defence of the near east " foregin affairs ,vol .XXXIV , No. 2 ,january 1956 , p280 .

(٨٥)احمد نوري النعيمي ،تركيا و الوطن العربي ،دار الشط للاعمال الفنية و الاخراج و التنفيذ ، طرابلس ،١٩٩٨ ، ص ٦٩ .

(٨٦)خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي و العشرين ، دار الجليل ، دمشق، ١٩٩٦، ص٢٣٤ .

(٨٧)غيداء سعيد عبد المجيد،المصدر السابق،ص٢٤؛ احمد نوري النعيمي، تركيا والوطن العربي، ص٦٩.

(٨٨)تاجو ،المصدر السابق،ص٩.

(٨٩) عقد هذا المؤتمر في باندونغباندونيسيا في ١٩٥٥، وكان اول مؤتمر ضم شعوب اسيا وافريقيا وحضرته ٢٣ دولة يؤيدون سياسة عدم الانحياز من الناحية العملية والسياسية وهي كل من: افغانستان، كمبوديا، سيلان، الصين، لاوس، اثيوبيا، غانا، الهند، اليابان، ليبريا، النيبال، باكستان، تايلاند، تركيا، شمال فيتنام، جنوب فيتنام، مصر، العراق، الاردن، ليبيا، لبنان واليمن. كما حضره مندوبين عن قبرص وقادة حركة الاينوسيس بصفة مراقبين. وأقر المؤتمر قرارات تتعلق بالتعاون الاقتصادي والثقافي، وحق تقرير المصير، ومقاومة الاستعمار كما أيد (اعلان الأمم المتحدة لحقوق الانسان)، كانت مشاركة تركيا بمثابة ممثلة عن الولايات المتحدة والغرب. ينظر:

Florence Elliott, A dictionary of politics, sixth reprinted E.B. 1971, pp. 9-10; G.H. Gansen, Nonalignment and the Afro Asiah, New York, 1966, p. 190;

المؤتمر الاسيوي–الافريقي الاول المعقود في باندونغ للفترة من ١٨–٢٤ نيسان ١٩٥٥، تقرير مقدم من محمد عبد الخالق حسونه الامين العام لجامعة الدول العربية، مجلس الجامعة ١٩٥٥، القاهرة، ص٩٩–١٠٠.

(٩٠) احمد جاسم ابراهيم الطائي ، المصدر السابق،ص١٢ .في ٢٤ شباط ١٩٥٥ وقع العراق وتركيا على ميثاق بغداد الذي أنشئ على اساس مفهوم (الحزام الشمالي Northern tier) الذي أطر معالمه وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دالاس عام ١٩٥٣، وقد انضمت بريطانيا إلى الميثاق في ٥ نيسان ١٩٥٥ وانضمت باكستان في ٢ ايلول ثم تبعتها ايران في ٢٣ تشرين الاول من العام نفسه. اما الولايات المتحدة الامريكية فلم تنضم رسميا إلى الحلف وذلك في محاولة منها لتجنب اثارة إسرائيل ضدها، وعدم رغبتها في ايجاد توتر سياسي في المنطقة وكذلك لم ترغب في اثارة انعكاسات من قبل الجانب السوفيتي، الا انها اصبحت عضوا كاملا في اللجنة الاقتصادية والعسكرية ولجنة مكافحة النشاط الهدام التابعة للميثاق. وقد تركت المادة الخامسة من الحلف، الباب مفتوحاً امام الدول الاخرى التي ترغب في الانضمام اليه والتي يعنيها الدفاع عن الأمن والسلم في الشرق الأوسط. قامت تركيا بدور اساسي في اقامت هذا الميثاق، حيث كانت تأمل من وراء اقامته الاستفادة من المعونات العسكرية الغربية ولتعزيز مكانتها ونفوذها بين البلدان العربية واشراك العراق معها في التصدي لما يسمى (بالخطر الشيوعي السوفيتي) المحتمل الذي يهدد تركيا، وليكون اداة للتصدي للدول التقدمية في مصر وسوريا آنذاك لمزيد من التفاصيل حول ميثاق بغداد ينظر: حسن الدجيلي، ميثاق بغداد حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦. وللتفاصيل حول العوامل التي ساعدت على نشوء ميثاق بغداد واهدافه ينظر: فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣–١٩٥٨، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١، ص٢٩٠–٢٩٦؛ اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية– دراسة في الاصول

والنظريات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مطبوعات جامعة الكويت، ط٣، الكويت، ١٩٨٤، ص٣٦٠؛ مروان بحيري، (السياسة الامريكية والشرق الأوسط– من ترومان إلى كيسنجر)، في مجموعة من الباحثين، السياسة الامريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٢، ص٥٧؛ توماس أي. برايسون، العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤–١٩٧٥، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ج٢، بغداد، د.ت، ص٢٨٩–٢٩٢؛ جمال مصطفى مردان، عبد الناصر والعراق، ط١، المكتبة الشرقية، بغداد، ١٩٩٠، ص٣٦؛

Department of state, American foreign policy: 1950–1955, Basic documents,Washington 1957, vol. 1, p. 53–59 .

تزعزع ميثاق بغداد بعد الاطاحة بالحكومة الملكية في العراق في تموز ١٩٥٨. ويرى كمال كاربات (مؤرخ تركي) انه "لايكاد يكون هنالك في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة تحالف غير ضروري وغير مؤثر ومضر بجميع الاطراف، مثل ميثاق بغداد فالواقع انه احدث ضررا بليغا بالمصالح الغربية في المنطقة، وعجل في تحالف الدول العربية مع الاتحاد السوفيتي، وشجع على ظهور الاتجاهات المتطرفة، واظهر تركيا أداة طيعة بيد الدول الغربية". ينظر: نجدت فتحي صفوت، (موقف تركيا من قضية فلسطين)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني ١٩٨٢، ص٨٥.

(٩٠)عقد

(٩١) نسبة الى الرئيس الاميركي دوايت آيزنهاور الذي اقترح على الكونجرس عدة مقترحات تخص منطقة الشرق الاوسط تتضمن مساعدات اقتصادية لتطوير قواتها واستخدام القوات المسلحة الاميركية لحمايتها ضد الخطر الشيوعي .لمزيد من التفاصيل ينظر:فكرت نامق عبد الفتاح،المصدر السابق،ص٣٩٦؛ مجموعة من الاساتذة والباحثين،تركيا المعاصرة ،مركز الدراسات الاقليمية،دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل،١٩٨٧،ص٢١٨.

(٩٢) نقلا عن،لقمان محمود عمر، المصدر السابق،ص٢٩؛أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة رقم (٤) ، (الكويت، ١٩٧٨)، ص ص١٥١–١٥٢.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل حول تلك الازمات ينظر:

(٩٤) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص ص٢٤٦–٢٥٧ .

(٩٥) نبيل محمد سليم يونس ،المصدر السابق،ص٣٣.

(٩٦) المصدر نفسه،ص٣٣.

(٩٧)ولد عدنان مندريس في عام ١٨٩٩ في مدينة ايدن غرب تركيا، واكمل دراسته في الحقوق في الكلية الامريكية في ازمير، وكان من كبار ملاكي الاراضي ومزارعي القطن في ضواحي ازمير، اسس مع جلال بايار الحزب الديمقراطي عام ١٩٤٦ بعد انفصالهما عن حزب الشعب الجمهوري وبعد فوز الحزب الديمقراطي في ٢٧ مايس عام ١٩٦٠ ، وعلى اثر الانتخابات المذكوره انتخب جلال بابار رئيسا للجمهورية في ٢٢ ايار ١٩٥٠ و تولى عدنان مندريس رئاسة الوزراء للمزيد ينظر :

احمد نوري النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (١٩٤٥–١٩٨٠) دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٤٧–٤٨ ؛

walterweiker, The Turkish revolution 1960–1961 ,Aspects of milltary politics ,The Brooking insitution ,washinyton, 1963 ,P25–27 .

(٩٨)عصمت اينونو، سياسي وعسكري ، ولد عام ١٨٨٤، تولى رئاسة اركان حرب الجيش التركي، اثناء حرب الاستقلال التركية ١٩٢٠–١٩٢٢، وذاع صيته بعد معركتين جرت قرب انقرة في اينونو ومثل تركيا في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣، وتولى رئاسة الوزراء بين عامي ١٩٢٥و١٩٣٧، وعندما توفي اتاتورك اصبح رئيسا للجمهورية التركية للمدة الواقعة بين ١٩٣٨–١٩٥٠، قاد المعارضة التركية ضد سلطة الحزب الديمقراطي بين عامي ١٩٥٠–١٩٦٠، وبعد انقلاب ٢٧ مايس عام ١٩٦٠ شكل ثلاث حكومات ائتلافية بين عامي ١٩٦١و١٩٦٥، فنحي عام ١٩٧٢ عن رئاسة حزب الشعب الجمهوري التركي وتوفي في انقرة عام ١٩٧٣،لمزيد من المعلومات ينظر: حذيفة زيدان خلف كاطع المالكي، سياسة تركيا الخارجية تجاه سوريا ١٩٥٨–١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤، ص٤١.

(٩٩)احمد جاسم الطائي، المصدر السابق،ص٥٣. لمزيد من المعلومات والتفاصيل عن هذا الانقلاب، ينظر: نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠–١٩٨٠ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص٣١–٦٢؛

فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا ، الاحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ،ط١، دمشق، د.ت،ص٢٥٥–٢٥٦.

(١٠٠) لقمان محمود عمر،المصدر السابق،ص٣٨.

(١٠١) احمد جاسم ابراهيم الطائي،المصدرالسابق،ص ٥٥؛

BölümYazarlari, TürkDişpolitikasikurtuluşşindanBuguneolguar, belogerler, Yorumlar, Cilt– 19190 1980, baskinoran, Istanbul, 2001,p.17.

.لمزيد من التفاصيل حول هذه الازمة ينظر : أميرة رشك لعيبي ، أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ وآثرها في العلاقات الامريكية – السوفيتية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٧

(١٠٢) احمد جاسم ابراهيم الطائي،المصدر السابق ،ص٥٥.

(١٠٣) المصدر نفسه،ص٥٥.الرئيس الـ٣٦ للولايات المتحدة الامريكية، ولد عام ١٩٠٨ في ولاية تكساس الامريكية، تخرج من المدرسة العالية لمدينة جونسون عام ١٩٢٤. حصل على شهادة في علم التاريخ عام ١٩٣٠ من المدرسة العالية في سام هيوستن في ولاية هيوستن. وفي عام ١٩٣٥ اصبح جونسون مديراً لـ(منظمة الشؤون الوطنية) في مدينة اوستن– تكساس. ثم ما لبث ان اصبح نائبا في مجلس النواب الامريكي عام ١٩٣٧ ممثلاً عن ولاية تكساس. وفي عام ١٩٤٨ اصبح نائبا في مجلس الشيوخ الامريكي، وقد شغل مناصب رسمية عدة حتى عام ١٩٦٠ حيث اصبح نائباً للرئيس كينيدي. وبعد اغتيال الاخير عام ١٩٦٣ اصبح رئيساً للولايات المتحدة، ثم فاز في انتخابات ١٩٦٤ عن الحزب الديمقراطي بنسبة ٦١% من الاصوات واستمر حكمه حتى عام ١٩٦٨. توفي عام ١٩٧٣. للتفاصيل ينظر:

Irving Bernstein, Guns of Butter: The presidency of Lyndon Johnson, London, Oxford University Press, 1996, pp. 23-67.

(١٠٤) احمد جاسم ابراهيم الطائي،المصدر السابق،ص٥٦-٥٧. تتمتع قبرص بأهمية استراتيجية بالنسبة لتركيا إذ تعد حيوية لدفاعات هضبة الاناضول (اسيا الوسطى)، وان وقوعها بيد الاعداء يسمح بارتهان امن تركيا. وكانت الدولة العثمانية قد احتلتها من البندقية (فينيسيا) في عام ١٥٧٠-١٥٧١، وفي سنة ١٨٧٨ انتزعت بريطانيا قبرص منها تحت ذريعة اتخاذها قاعدة ضد الخطر الروسي الذي كان يهدد الدولة العثمانية، وعندما قامت الحرب العالمية الاولى وانضمت الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط (المانيا وامبراطورية النمسا- المجر) اعلنت بريطانيا رسميا ضم الجزيرة اليها في ٥ تشرين الثاني ١٩١٤ فاصبحت مستعمرة تابعة للتاج البريطاني رغم احتجاج الدولة العثمانية. ثم تنازلت تركيا الحديثة عن حقوقها في قبرص بموجب معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣. وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة شرعت اليونان باظهار اهمية الحاقها بها. وبزيادة خطر الاتحاد السوفيتي اندفع الشيوعيين القبارصة يدعون بشرعية الحاقها باليونان لاخراج بريطانيا منها واضعاف مواقف الموالين للغرب في الشرق الأوسط وجعلها قاعدة شيوعية بجانب السوفيت. وفي كانون الاول ١٩٥٤ نوقشت المطالب التركية واليونانية بقبرص في الأمم المتحدة. ودعت بريطانيا الطرفين لعقد اجتماع مشترك في لندن في ٢٩ اب ١٩٥٥ بغية الوصول إلى تقسيم الجزيرة، وبعد موافقة الحكومة التركية بخطة التقسيم عام ١٩٥٦ التي تقرر ان تتم عام ١٩٥٨. وفي عام ١٩٥٩ اتفق الطرفان على تشكيل جمهورية قبرصية مستقلة مع منح اتراك قبرص كافة الحقوق ودخل دستور قبرص حيز التطبيق في ١٦ اب ١٩٦٠ أي مع تشكيل الجمهورية القبرصية واستمر إلى ٢١ كانون الاول ١٩٦٣ نهاية هذه الجمهورية ومن ثم انهيار التفاهم وبدء الازمة عام ١٩٦٤ للتفاصيل ينظر: خليل علي مراد، (الازمة القبرصية الاولى وانعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة)، مجلة دراسات تركية، العدد الاول، السنة الاولى، جامعة الموصل، كانون الثاني ١٩٩١، ص٤٥-٥٠؛ وليد محمود احمد،القضية القبرصية وتأثيرها على العلاقات التركية اليونانية ١٩٦٠-١٩٧٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل،١٩٩٩؛

Mehmet Gönlübal, Nat and Turkey, Anover all appraisat in Türkey, vol. XI, 1971, p. 7Dankwart A. Rustow, TurkysTravalls, foreign affairs, vol. 58, fall 1979-1980, p. 90-95;

(١٠٥) احمد جاسم ابراهيم الطائي،المصدر السابق،ص٥٦؛Feroz Ahmed,op,cit.p.406.

(١٠٦) احمد جاسم ابراهيم الطائي ،المصدر نفسه.ص٥٦؛ ينظر نص الرسالة في: احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص٢٢١-٢٢٤.

(١٠٧) الطائي، المصدر السابق،ص٥٦.

(١٠٨)المصدر نفسه،ص٥٧.

(١٠٩) المصدر نفسه،ص٥٧.

(١١٠) المصدر نفسه،ص٥٧. بدأت تركيا في اجراء تقييم شامل لسياستها تجاه الغرب ، وجاء هذا متزامنا مع السياسة المرنة للاتحاد السوفيتي تجاه تركيا في عهد نيكيتا خروشوف الذي القى اللوم على السياسة السوفيتية

ايضا فضلا عن سياسة تركيا الموالية للغرب ، ودعا الى تطوير العلاقات التجارية والفنية والثقافية والعلمية مع تركيا ، فطرأ تحسن على العلاقات التركية السوفيتية بعد الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكومة عدنان مندريس عام ١٩٦٠. إذ تم في عامي ١٩٦١، ١٩٦٢ ابرام اتفاقيتين بين البلدين تتعلقان بالسكك الحديدية والاتصالات البرقية، كما قامت بعثة تجارية تركية بزيارة لموسكو في ١٩٦١ لاجراء مباحثات بشأن تبادل بعض السلع وفي نهاية عام ١٩٦١ تم استكمال اكبر واضخم مصنع للزجاج في استانبول بفضل المساعدة السوفيتية. وفي عام ١٩٦٤ وقف الاتحاد السوفيتي إلى جانب تركيا في قضية قبرص، مما لقي ارتياحا كبيرا في الاوساط التركية، على عكس الموقف الامريكي المساند للمطالب اليونانية في هذه القضية الحيوية لتركيا. وعليه بدأت موسكو وانقرة تبادلان الزيارات على اعلى المستويات بهدف تحطيم حواجز الشك وتهيئة المناخ الملائم لتنمية العلاقات بينهما. وفي بداية عام ١٩٦٥ قام الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، (بودجورني) بزيارة إلى انقرة حيث اعترف علنا باخطاء بلاده في تدهور العلاقات التركية السوفيتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت نفسه كان وزير الخارجية السوفيتي (اندريه غروميكو) قد صرح بأنه لا يستبعد التوصل إلى حل فدرالي بالنسبة لمشكلة قبرص.لمزيد من التفاصيل ينظر: خليل ابراهيم محمود الناصري، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الأوسط للمدة من ١٩٤٥–١٩٩١،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،١٩٩٥، ص٣٢.

(١١١)الطائي،المصدر السابق،ص٥٨؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة، كولومبو/ نيويورك، ١٩٧٦، ص٦٧؛

FahirArmaoglu, 20 YuzyilsiyasiTarihi 1914–1980, Ankara, 1987, p. 846; Distr, General, NAC/CONF.5/ 1979, p. 60;P

حسن بكر احمد، العلاقات العربية– التركية بين الحاضر والمستقبل، دراسات استراتيجية، العدد ٤١، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، د.ت، ص٢٠.

(١١٢)الطائي،المصدر السابق،ص٥٩.

(١١٣) لقمان محمود عمراحمد،المصدر السابق،ص٣٣.

(١١٤) نبيل محمد سليم يونس،المصدر السابق،ص٣٥.

(١١٥)نبيل محمد سليم يونس،المصدر نفسه،٣٤.

(١١٦) المصدر نفسه،ص٣٤.

(١١٧) بدأت تركيا في اجراء تقييم شامل لسياستها تجاه الغرب ، وجاء هذا متزامنا مع السياسة المرنة للاتحاد السوفيتي تجاه تركيا في عهد نيكيتا خروشوف الذي القى اللوم على السياسة السوفيتية ايضا فضلا عن سياسة تركيا الموالية للغرب ، ودعا الى تطوير العلاقات التجارية والفنية والثقافية والعلمية مع تركيا ، فطرأ تحسن على العلاقات التركية السوفيتية بعد الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكومة عدنان مندريس عام ١٩٦٠. إذ تم في عامي ١٩٦١، ١٩٦٢ ابرام اتفاقيتين بين البلدين تتعلقان بالسكك الحديدية والاتصالات البرقية، كما قامت بعثة تجارية تركية بزيارة لموسكو في ١٩٦١ لاجراء مباحثات بشأن تبادل بعض السلع وفي نهاية عام ١٩٦١ تم استكمال اكبر واضخم مصنع للزجاج في استانبول بفضل المساعدة السوفيتية. وفي عام ١٩٦٤ وقف الاتحاد

السوفيتي إلى جانب تركيا في قضية قبرص، مما لقي ارتياحا كبيرا في الاوساط التركية، على عكس الموقف الامريكي المساند للمطالب اليونانية في هذه القضية الحيوية لتركيا. وعليه بدأت موسكو وانقرة تبادلان الزيارات على اعلى المستويات بهدف تحطيم حواجز الشك وتهيئة المناخ الملائم لتنمية العلاقات بينهما. وفي بداية عام ١٩٦٥ قام الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، (بودجورني) بزيارة إلى انقرة حيث اعترف علنا باخطاء بلاده في تدهور العلاقات التركية السوفيتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت نفسه كان وزير الخارجية السوفيتي (اندريه غروميكو) قد صرح بأنه لا يستبعد التوصل إلى حل فدرالي بالنسبة لمشكلة قبرص. ينظر: الناصري، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الأوسط، ص٣٢.

(١١٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة، كولومبو/ نيويورك، ١٩٧٦، ص٦٧؛

FahirArmaoglu, 20 YuzyilsiyasiTarihi 1914–1980, Ankara, 1987, p. 846; Distr, General, NAC/CONF.5/ 1979, p. 60;

؛ حسن بكر احمد، العلاقات العربية– التركية بين الحاضر والمستقبل، دراسات استراتيجية، العدد ٤١، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، د.ت، ص٢٠.

(١١٩) احمد جاسم ابراهيم الشمري ،القضية القبرصية...والصراع التركي – اليوناني في ظل الموقف الدولي١٩٦٠–١٩٩٤،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، جامعة بابل ،المجلد الاول،العدد الاول في كانون الثاني ٢٠١٦،ص٨٢.

(120)Bruce,R.Kuniholm,The Origins of the cold war in the Near East Great Power Conflict and Diplomacy in Iran ,Turkey, and Greece ,Princeton University Press,Newjersey, U.S.A1980,P.73–74

(١٢١) احمد جاسم ابراهيم الشمري،المصدر السابق،ص٨٢.

(١٢٢) المصدر نفسه،ص٨٢.

(١٢٣) نازلي معوض أحمد، " الصراع التركي اليوناني في الجزيرةالقبرصية " ،مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ،السنة ١٠،العدد ٣٨ ،تشرينالأول ١٩٧٤ ، ص١٦٣ .

(١٢٤)لمزيد من المعلومات ، ينظر: ذسبوتوبولس، احاديث في التاريخ والسياسة ، اثنا ، ١٩٧٧، ص١٧ ؛ محمد خميس الزوكة ، اسيا– دراسة في الجغرافية الاقليمية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص٦٣٨.

(١٢٥)ديغو بازغلو سيزر، سياسات تركيا الامنية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، الرقم ٣٧ ، مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١م ، ص١٧.

(١٢٦)هي المعاهدة الموقعة بين كل من الجمهورية القبرصية من جهة وبريطانيا وتركيا واليونان وتضمنتها معاهدة الاستقلال وتقرر وفقا للفقرة الاولى " ان الجمهورية القبرصية تتولى حماية استقلالها وامنها وكذلك حماية الدستور وتتعهد بان لاتشارك ككل او كجزء في اية وحدة سياسية او اقتصادية مع اية دولة " وهذا يشير الى وضع حد لاية محاولة للوحدة او التقسيم. والفقرة الثانية من المعاهدة تقرر ان بريطانيا وتركيا واليونان يعترفون ويضمنون استقلال الجمهورية القبرصية وحمايتها امنها ووحدتها، وتقرر الفقرة الرابعة انه في حالة خرق اي من هذه

الالتزامات التي ترتبها المعاهدة فان اليونان وبريطانيا وتركيا يقومون بالتشاور من اجل اتخاذ الخطوات اللازمة ، فضلا عن ذلك تم التوصل الى معاهدة تحالف بين كل من قبرص وتركيا واليونان ووفقا لمعاهدة التحالف فان الدول الثلاث ستتعاون من اجل الدفاع المشترك لمقاومة اي هجوم تتعرض له الجمهورية القبرصية وعليه فانهم سيشكلون قوة مشتركة من ٩٥٠ عسكريا يونانيا ، ٦٥٠ عسكريا تركيا وقيادة مشتركة والرئيس ونائبه لهم صلاحية الطلب بزيادة تلك القوة. للمزيد ، ينظر: حسين الجميلي ، الازمة القبرصية وجهة نظر يونانية ، مركز الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، د.ت ،، ص١٥٨ .

(١٢٧) احمد جاسم ابراهيم الشمري،المصدر السابق،ص٨٣..

(١٢٨) المصدر نفسه،ص٨٣..

(١٢٩) المصدر نفسه،ص٨٣.

(١٣٠) ولد عام ١٩١٣ في قبرص ، تعلم في دير " كينكوسوأنسيبريا " ودرس في جامعتي أثينا وبوسطن. انتخب رئيسا لأساقفة قبرص عام ١٩٥٠ . بعد نفيه من قبل بريطانيا من قبرص عام ١٩٥٥ ، عاد إليها عام ١٩٥٩ وانتخب رئيسا لقبرص بعد استقلالها . أطيح به في انقلاب ١٩٧٤ ، لكنه عاد في السنة نفسها واستعاد الرئاسة . توفي في نيقوسيا في ٣ آب ١٩٧٧ . للتفاصيل أنظر :

Monteagle Stearns, Entangled Allies: US Policy Toward Greece, Turkey and Cyprus، Council on Foreign Relations Book (NewYork, 1992)، P. 38-39.

(١٣١)لمزيد من المعلومات عن تاريخ المشكلة القبرصية وقبرص، ينظر:

American Journal of International Law ,Vol.71,1.1977,p.31-59.'suat Big, University of Ankara, The Cyprus conflict and Turkey. Turkey s Foreign Policy in Transtion 1950-1974 .E.J.Brill1975 ,p.135.

(١٣٢) وهي "منظمة إرهابية" تأسست سنة ١٩٥٥ في قبرص على يد الكولونيل " جورج كريفاسG. Grivas " ذي الاتجاه السياسي اليميني المتطرف. بدأت هذه المنظمة التي تعني " المنظمة الوطنية للقبارصة المقاتلين National Organization of Cypriot Fighters " برفع شعار الاتحاد مع اليونان الـ " اينوسيس *enosis* " ثم ما لبثت أن قادت مقاومة مسلحة ضد القوات البريطانية المحتلة لقبرص. وبعد استقلال الجزيرة لعبت المنظمة أدوارا متعددة في تهديد استقلال قبرص والعمل على إلحاق الجزيرة باليونان . للتفاصيل أنظر: احمد ،المصدر السابق،ص٣٤.

(١٣٣)علي كارا عثمان اوغلو ، الامن التركي والشرق الاوسط ، ترجمة : معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (الملغى)، بغداد ١٩٨٥م ،ص٣.

(١٣٤) عبد المجيد ،المصدر السابق،ص٣٠.

(١٣٥) المصدر نفسه،ص٣١.

(١٣٦) المصدر نفسه،ص٣١.

(١٣٧)الشمري،المصدر السابق،ص٨٣.

(١٣٨)حسين الجميلي، "الازمة القبرصية من وجهة نظر يونانية "، مجلة دراسات تركية،العدد ١مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص١٦٠.

(١٣٩)النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي،٢٤٥؛عبد المجيد،المصدر السابق،ص٣٢.

(١٤٠)النعيمي، "الموقف التركي من ازمة قبرص"،ص٢٣٤؛عبد المجيد،المصدر السابق،ص٣٢.

(١٤١)بولندأجاويد:ولد في استانبول سنة ١٩٢٥ ، والده فخري أجاويد كان نائباًعنقسطموني،انهى دراسته في كلية روبرت في استانبول سنة ١٩٤٤،ثم درس في كلية اللغات والتاريخ سافر للولايات المتحدة لمدة عام بمنحة الى جامعة هارفرد ،كان شاعراوصحفي اتجه للعمل السياسي وعمل وزيرا للعمل بين سنتي ١٩٦١–١٩٦٥،وانتخب امينا عاما لحزب الشعب الجمهوري بديلاعنانونو ،ولقد قام اجاويد بتغيير اسم الحزب الى حزب الشعب الجمهوري الاشتراكي الديمقراطي ،انتخب رئيسا للوزراء عدة مرات كان أخرها التي انتهت في عام ٢٠٠٢. لمزيد من التفاصيل ينظر:احمد نوري النعيمي ،تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني ، تركيا بين الموروث الأسلاميوالأتجاه العلماني ،مركزالدراسات الدولية ،بغداد ،الطبعة الاولى، ٢٠٠٥ ، ص١٥٧.

(١٤٢)فيروزاحمد، صنع تركيا الحديثة ،الطبعةالاولى ،دار المعارف للنشر والطباعة ،٢٠٠١،ص٢٣٤.

(١٤٣)النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي،ص٢٥٢.

(١٤٤) استمر عدد من القواعد لاسيما قي المواقع ذات الاهمية الخاصة بعمله طول مدة تعليق استخدام القواعد مثل، قاعدة انجرليك في آدنة، ومنشأت حلف شمال الاطلسي الجوية في اقصى شرق تركيا وفي مدينة ازمير التركية.لمزيد من المعلومات ينظر: نبيل الحيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥ ، صبرا للطباعة والنشر ،دمشق،١٩٨٦،ص١٦٤.

(١٤٥)سيزائيأوركنت، المصدر السابق،ص٧٨–٧٩؛النعيمي، الموقف التركي من ازمة قبرص،ص٢٣٦.

(١٤٦) ابرمت بين تركيا والولايات المتحدة في ٣ تموز ١٩٦٩وتعد هذه الاتفاقية البديل عن اتفاقية عام ١٩٥٤ والاتفاقية الجديدة تعدالاطار الرئيس والمتضمن لجميع الاتفاقيات الثنائية والتي تجاوزت الخمسين، وتتعلق هذه الاتفاقية بالتعاون المشترك بين الدولتين.. لمزيد من التفاصيل ينظر النعيمي،تركيا وحلف شمال الاطلسي،ص٢٥٤–٢٥٥.

(١٤٧)احمد،المصدر السابق،ص٤١.

(148)New Herald Tribune,February,21,1977.

(١٤٩)ديغو بازوغلو سيزر ، سياسات تركيا الامنية ، مؤسسة الابحاث العربية ،بيروت،١٩٨١،ص٢٢؛W.B.Fisher,"Turkey Physical And Ceography",op,cit,p.647.

(١٥٠) الناصري ،المصدر السابق،ص٢٦.

(١٥١) يذكر ان للولايات المتحدة في ايران قبل سقوط الشاه اكثر ٢٥ قاعدة أنصات وتجسس على الاتحاد السوفيتي.لمزيد من المعلومات ينظر:ر.ك.رمضاني، أيران في الاستراتيجية الامريكية ، ترجمة واصدار مركز دراسات الخليج العربي،البصرة، ١٩٨٢،ص١٦.

(152)Bill park , strategic location , Political dislocation : Turkey , the united states . and northern Iraq , (MERIA) . vol.7, No.2 June 2003 . p.17.

(١٥٣) عبد المجيد، المصدر السابق ،ص٣٨،

(١٥٤)وفي عام ١٩٨٧ قامت الدولتان بتجديد اتفاقية التعاون العسكري و الاقتصادي حتى عام ١٩٩٠. ينظر :ابراهيم خليل احمد و (اخرون) ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، مديرية دار الكتب ، الموصل،١٩٨٨، ص٢٣٦-٢٣٧ .

(155)International HeraaldTribune,March 4,1983,p.2.

(١٥٦) لمزيد من التفاصيل ينظر: نبيل محمد سليم يونس، المصدر السابق ،ص٩٣-٩٤.

(١٥٧) مقتبس عن هينزكرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جنكر، الرياض، ٢٠٠٢، ص١٢.

(١٥٨)محمد خميس الزوكة ، آسيا :دراسة في الجغرافية الاقليمية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص٦١٧ ؛ نصيف جاسم المطلبي ، الموقع الجيوستراتيجي لتركيا وتاثيراته على العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٦ ،ص٢١ .

(١٥٩)ينظر، الزوكة ،المصدر السابق ، ص٦١٧ .

(١٦٠)وفيق حسين الخشاب ، وآخرون، النمط الجغرافي للعالم القديم ، النمو الاسيوي ، دراسة في الجغرافية الاقليمية ، ج١ ، بغداد ، ١٩٧٦ -١٩٧٧ ، ص٣٨٥ ؛ محمد ازهر السماك ، جغرافية العراق ، ج١ ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص١٣ ؛خليل ابراهيم احمد ، واخرون ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات الاقليمية (التركية سابقا) ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص١٣-١٤ .

(١٦١)الزوكة ، المصدر السابق ، ص٦١٧ ؛ شلاش ، المصدر السابق ، ص١٨٢ ؛ فاروق توفيق ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية العربية التركية في مجال النفط والمياه (١٩٧٠ -١٩٨٣)، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص١٩ ؛

ThEconmist 18-24 June 1988 ,vol.,307 ,no .7555;htt:// ww geography . about .com\cia\lcturkey.htm.

(١٦٢)المطلبي ، المصدر السابق ، ص٩٠ ؛احمد، واخرون ، المصدر السابق ، ص١٨ ؛ الزوكة ، المصدر السابق ، ص٦٣٢ .

(١٦٣)احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص٦ . ولتركية حدود برية مع" ستة دول" تبلغ اطوالها (٢٧٥٣) كيلو متر موزعة كمايلي:الحدود التركية-السوفيتية سابقا" تبلغ "٦١٠"كم ، الحدود التركية-الايرانية تبلغ "٤٥٤"كم ، التركية-العراقية تبلغ "٣٣١"كم ، التركية-السورية تبلغ "٨٧٧" كم ، التركية-اليونانية تبلغ "٢١٢"كم ، التركية-البلغارية تبلغ "٢٦٩"كم .للمزيد من المعلومات ، ينظر ، شلاش ، المصدر السابق ، ص١٨٢-١٨٤ ؛ احمد ، واخرون ، المصدر السابق ، ص٩ ؛ عبد الزهرة شلش العتابي ، توجهات تركيا نحو اقطار الخليج العربي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢١ .

(١٦٤)لويس سي. بليتر–جي ايزل. بيرسي ، الجغرافية العسكرية ، ترجمة ، عبد الرزاق عباس حسين ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص١٤٢،ص١٦٢.

(١٦٥) المطلبي ، المصدر السابق، ص٢٩.

(١٦٦) المصدر نفسه،ص٣٢.

(١٦٧)محمد كمال عبد الحميد ، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي ، مكتبة الانجلو–مصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص٤٤٣؛ روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة ، حسن صعب ، دار الكتاب العربي ، ط٢ ، بيروت ،١٩٦٦ ، ص٥٩٣ .

(١٦٨) محمد كمال عبد الحميد ،المصدر نفسه،ص٤٤٣.

(١٦٩) النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي،ص١٦،ص٢٨.

(١٧٠)النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ،المصدر السابق ، ص١٥ ؛ مؤسسة الابحاث العربية ،"النفط والاضطراب ، الخيارات التركية في الشرق الاوسط ، دراسات استراتيجية ، ١٩٨٢ ، ص٨ .

(١٧١)محمد حسن شلاش ، الجغرافية العسكرية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ١٨٢؛ مجلس قيادة الثورة، مركز البحوث والمعلومات ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، سلسلة الدراسات التركية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص١٨٢.

(١٧٢)مؤسسة الابحاث العربية ، مايكل كلو ،" اتجاهات التدخل الامريكي في الثمانينيات " ، ١٩٨٢ ، ص٥٣ .

(١٧٣)عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٣٠١ .

(١٧٤)مجلس قيادة الثورة ، مركز البحوث والمعلومات "دور تركيا في تنفيذ ستراتيجية استخدام قوات الانتشار السريع الامريكية في منطقة الخليج العربي خاصة ، سلسلة الدراسات العسكرية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٨٨ .

(١٧٥)مجلس قيادة الثورة ، مركز البحوث والمعلومات ، نشرة خاصة ، شؤون تركيا ، العدد الاول –ايار ١٩٨٢ ،ص١٢ .

(١٧٦) عبد الحميد ،المصدر السابق،ص٤٤٤.

(١٧٧)ريتشارد.ف. غريميت. والن اليسون، تركيا صعوبات وافاق، دراسات استراتيجية، دراسة رقم (١٢)، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٣.

(١٧٨)عبد المجيد ،المصدر السابق ،ص٦٠.

(١٧٩)خليل العناني ، "مع الولايات المتحدة الاميركية ..مصالح استراتيجية متبادلة " ، في كتاب : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ص١٤٩ .

(١٨٠)المصدر نفسه،ص١٤٩–١٥١.

(١٨١) بتول هليل جبير ،السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،٢٠٠٥ ، ص١٨٠ .

(١٨٢)المصدر نفسه،ص١٨٢.

References

The United States sided with Turkey in its claim to the Mosul state when it presented the problem to the Second Lausanne Conference as a survival of Mosul under Turkish control would make it more open to American capital. For more details on this subject consider:

Fadel Hussein, The Problem of Mosul, A Study of British-Iraqi-Turkish Diplomacy and Public Opinion, I (Baghdad, 1967), pp. 24-52.

Committee of the US House of Turkey, Difficulties and Horizons, Report of the Subcommittee on Europe and the Middle East of the Foreign Relations Representatives, Department of Foreign Affairs and National Defense, Department of Congress Research in March 1980, Translation, Arab Research Foundation, Strategic Studies No. 12, Beirut, 1980،

Abdel Wahab Bakr, "Turkey and the Arab-Israeli Conflict," in the Arab-Turkish Relations Book from an Arab Perspective, C1, Institute for Arab Research and Studies, Cairo, 1991, 287.

George Kirk, The Middle East in the Wake of World War II, C1, translated by Salim Taha al-Tikriti and Burhan Abdul-Tikriti, Al-Ma'aref Press, Baghdad, 1990, pp. 10-11.Mohammed Shaker Mishal, The Impact of Problems After the Second World War 1945-1965, Proceedings of the Second Arab-Turkish Relations Conference, "Center for the Custody of the Jihad of the Libyans Against the Italian Invasion, Studies Series No. 9, Tripoli, 1982, p. 722.

Ahmed Jassem Ibrahim Al-Tai, The position of Turkey on issues and problems of the Arab Mashreq 1967-1979, unpublished doctoral thesis, Faculty of Arts, University of Basra, 2011, p. 14

Official Records of the General Assembly, Fifth Conference of Heads of State or Government of Non-Align

At the beginning of the seventeenth century, signs of deterioration on all levels were evident in the Ottoman Empire, especially politically. The weakness of the central authority represented by the Sultan led to the spread of political disputes and conflicts between the political and military forces, the low prestige of the state and the shaking of some regions such as Egypt in 1820 by Muhammad Ali Pasha. As well as the deterioration of the feudal system, and the weakness of strict discipline of Communism and loyalty. Economically, economic crises have been exacerbated by mismanagement and the loss of the tax system for its efficiency. On the other hand, the establishment of European trade terminals in the Indian Ocean has affected the trade patterns between the Ottoman Empire and the world in both Asia and Europe. The European revolution led to the flow of gold and silver to the Mediterranean countries, which caused the financial and economic instability of the empire. The industrial revolution in Europe and the development of science with great effects and important, which led to the growth of economic and military European power, It increased European economic and political influence in the second half of the 18th century in Constantinople and its dependent territories, thus giving the European powers the potential and opportunity to intervene in the affairs of the empire and its internal and external policies. Not to mention the severity of the military conflict with which it was ultimately forced to abandon the majority of the territories and territories that belonged to it. For more details see: Albert Hourani, Arabic Thought in The

Liberal Age 1798-1939, Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, GB 1962.pp.34-60.

Dudley Stamp, A Regional and Economic Geography, 11 th. Ed. Methuen, G.B.1962, p.74.

He was born in Thessaloniki, Turkey in 1881, graduated from the War College in Istanbul in 1905 and in 1910 traveled to France on a military mission. He fought in Tripoli, Libya during the Italian War of 1911, participated in the Balkan War of 1913, Later in Sofia. He became commander of the Ottoman army in the First World War. His distinction in fighting was known as Kemal Pasha, who led the national war of independence and the establishment of the modern state of Turkey after the Treaty of Lausanne in 1923 and became President of the Republic. Of a Western character aimed at separating Turkey from its Ottoman past, and was radical in that, supporting the modernization trend in legal legislation and amounted to clothing. Mustafa Kemal, who was nicknamed "Ataturk" (the father of the Turks), continued until his death in 1938. For more details see: Ismail Nuri Hamidi, Modernization Politics in Turkey under Kemal Ataturk, unpublished Master Thesis, Faculty of Education, Ibn Rushd University, Baghdad 1989 "The Freedom and Human Dignity", by Mustafa Zayn, Ataturk and his Successors, 1, Beirut, 1982, , Cairo, 1959, p. 234; Mahmoud Shaker, Turkey, Islamic Bureau, I 7, Beirut, 1982, p. 69؛

Ismet Bozbag, Bitmryen kavga: Ataturk- Inonu, Inonu- Bayar, Istanbul, 1993, s.11-78

J.C.Hurewitz, Diplomcy in the Near and MIDDLE East-A.Documentary Record: 1914-1956. Vol.11, Van(

Nostrand, Canada 1956, pp.119-120; for more details see: Fadel Hussein, Lausanne Conference and its Effects in the Arab Countries (Cairo, 1967), pp. 22-25.

Adam Watson, Diplomacy The Dialogue Between States, Methuen, London 1982, p18.

Nabil Mohamed Selim, Evolution of Turkish-American Relations, Unpublished Dissertation, Faculty of Political Science, University of Baghdad, 1997, p. 2.

This principle emphasizes the non-interference of the United States in the internal affairs of other countries (especially the European) and the United States does not allow any external interference in its affairs or affairs of Latin America because this represents a threat to the security and safety of the United States. For further details see: Nouri Samurai, "The Monroe Doctrine: Its Reality and Goals", Journal of the Arab Historian, Issue 40, Year 14, 1989, pp. 137-142.

Thomas A. Braison, US Diplomatic Relations with the Middle East, translation of the Center for Research and Information, vol. I, Baghdad, p.

Peter Wales, op, Cit, p.64.

Kamal Mazhar Ahmad, A Spotlight on International Issues in the Middle East, Studies Series (160), Ministry of Culture and Arts, Baghdad, 1978, p.

There are different definitions of the term "Middle East", some say it includes all the Arab countries (except Morocco and Mauritania) as well as Turkey. Others consider it to include most of North Africa and exclude Iran. The Middle East, defined in this way, includes all the Afro-Asiatic regions that were formerly part of the Ottoman political influence: (1) the areas directly administered from Istanbul; (2) the areas that were nominally part of the Ottoman Empire (Such as Algeria until 1830, Tripoli until 1835, Tunisia until 1881 and Egypt until 1882); and (3) areas lost by the Ottoman Empire for foreign domination but not legitimately relinquished (Algeria,

Tunisia, Egypt, Sudan, Egypt,), And (4) areas that have been under European protection such as Lebanon since the 1940s The nineteenth. (5) Those areas that did not actually languish in the Ottoman Emp(most parts of the Arabian Peninsula) and Middle East, as a geopolitical term, are in fact a label created by the West "Europe specifically" to describe the region between Eastern Europe , Which they called "Near East" and between the countries of China and around it, which they called the "Far East" They are starting from the vision of the asceticism sees in their country as "the center of the world," as described by the famous English historian Arnold Toynbee, Are subordinate to it or "submerged in their sands".

.For more details, see:

-l. Carl Brown, International Politics and the Middle East: Old Rules A Dangerous Game, translated by: Abdul Hadi Hassan Jiyad, Review Saad Naji Jawad (Baghdad, 1987), pp. 15-16.

Fadel Zaki Mohammed, American Strategy in the Arab East (Baghdad, 1968), p. 19.

Ghaida Saeed Abdul Majeed, Turkish-American Relations 1991-2005, unpublished doctoral dissertation, Faculty of Political Science, University of Baghdad, 2007, p. 7.

The same source, p. 7.

Harry N. Haward, "The Bicentennial in American - Turkish Relations", Middle East Journal, vol. 3, Summer 1976, PP. 292-293. ; Foreign concessions in essence are those treaties and practices and conventions enjoyed by foreigners coming to Turkey by virtue of the privileges of the judiciary, economic and religious .. The Treaty of 1535 between France and the Ottoman Empire under the reign of François I and Suleiman the legal basis of all foreign concessions in Turkey and other treaties of privilege with Britain in 1579, the Netherlands in 1598, Hungary in 1615, Russia 1700, the Kingdom of Naples in 1740, Denmark in 1756, Spain in 1782, and America in 1830. For further details see Khalil Ismail al-Hadithi, Asymmetrical Treaties Held in Time of Peace, Legal Legal Study, Baghdad University Press, 1981, pp. 87-88.

Hanna Ezzo Behnam, "The Influence of American Influence in Ottoman Turkey 1830-1914", Turkish Papers, Turkish Studies Center, University of Mosul, No. 13, 2000, p. 123.

Thomas A. Bryson, US Diplomatic Relations with the Middle East, 1784-1975, translated by Tlass House for Studies, Publishing and Translation, 1985, p.

Ghaida Said Abdel Majid, ibid., P. 9; for more details on consuls and how to appoint them see: J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record, 1535-1914, Vol.I (New York, 1956), PP. 102-105.

The same source, p.

Luqman Omar Mahmoud, previous source, p. 10.

The Ottoman Empire was strongly opposed to the Treaty of Berlin, which guaranteed, under Article 61, the defense of the existence of Armenians and the building of a safe haven for them. The Ottomans promised a self-rule of Armenians that, since 1885, suppressed the Armenian movement until 1894-1896 with the destruction of five villages in the areas of Sasson and in all areas of the inhabitants of the land of Taluri. Peace of Naoukhous, Disruption and Division of Kurdistan, Office of Interpretation, Erbil, 2002 p. 57. For further details on this issue, see: Jean Sharq, The Armenian Case in the Ottoman Authority, Center for Armenian Studies, Beirut

1997 and Ghassan Al-Azi, Armenian Massacre Documents from the International Archive. Some of the sources note that these massacres took place in Samsun and that the missionaries were not the only ones responsible for stirring up the "nationalist feeling" of the Armenians and inciting them to revolt against the Ottoman authorities, This feeling of the Armenians is often due to Russian and French influences in order to weaken the Ottoman Empire. For details see: Bryson, op. Cit., P. 46.

In the third decade of the nineteenth century wandering in the countries of the Middle East missionaries from British and English societies and bodies to study the conditions of the population and the distribution of the Bible and preaching and then took these institutions establish centers and stations of the President and subsidiary in this region to convert its children to To achieve its objectives, traditional missionary means were used, such as the opening of schools for boys, the establishment of offices, clinics and hospitals, and the construction of places of worship. The mission of the US Council was to abandon the Mosul station in 1841 and was replaced by the Archbishopric of the United States of America in 1845 under the supervision of the Rev. Hu Artebo Sadet Kit, who lives in Istanbul. In 1850 he founded the Anurian mission in Mardin and Diyarbakir. For more see.
-Harith youssef, protestants and Al angeleon in Iraq, on International Net Infor mation (Internt) (http://www.almawasem.net-index39 file \ CA8D4zcx); Thaer al-Douri, US Christianization in the Levant 1834-1914, International Internet Information Network (Internet.(
Lokman Omar Mahmoud Ahmed, Turkish-American Relations 1975-1991, unpublished doctoral dissertation, Faculty of Arts, University of Mosul, 2004, p.
Ahmed Nouri al-Nuaimi, Political Life in Modern Turkey 1919-1938, Freedom House, Baghdad, 1990, p. 19ed Countries, Colombo / New York, 1976, p. 67؛
Ahmed Jassem Ibrahim Al-Shammari, The Cyprus Issue ... and the Turkish-Greek Conflict under the International Position, 1960-1994, Journal of the Babylon Center for Human Studies, Babylon University, Volume I, No. 1, January 2016, p. 82.
Diego Buzoglu Cesar, Turkey's Security Policies, Arab Research Foundation, Beirut, 1981, p. 22
Dr. Mohamed Khamis Al-Zouka, Asia: A Study in Regional Geography, Dar Al-Maarifah Al-Jami'ya, Alexandria, 1982, p. 617؛
The Revolutionary Command Council, Center for Research and Information, Turkish Foreign Policy Options, The Turkish Studies Series, Baghdad, 1982, p. 182.
The Arab Research Foundation, Michael Cloo, "Trends of American Intervention in the 1980s", 1982, p. 53.
Abdul-Razzaq Abbas Hussein, geopolitics with a focus on geopolitical concepts Asaad Press, Baghdad, 1976, p.
Revolutionary Command Council, Research and Information Center, "Turkey's Role in Implementing the Strategy for the Use of US Rapid Deployment Forces in the Arabian Gulf Region, Special Series, Military Studies, Baghdad, 1984, p ire but are within Ottoman political influence